الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاثنين**

13 **رجب** 1435 –12 **مايو** 2014

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 5 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 7 |
| حقوق الانسان في العالم | 30 |

# أشادت بتوقيف الشرطة وتصنيف القضايا

# • حقوق الإنسان" تستمع إلى ملاحظات موقوفي سجن رأس تنورة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138729.html

جعفر تركي - رأس تنورة

أثنى المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف على توقيف شرطة محافظة رأس تنورة الذي وصفه بالملائم والإنساني لاتساعه وتصنيف القضايا الجنائية عن الحقوق المدنية وسلامة التكييف ودورات المياه، وفتحات التهوية، ومراوح الشفط. حيث التقى وفد الجمعية بعدد من الموقوفين واستمعوا لملاحظاتهم واطلعوا على العنابر التي لاقت الاستحسان لنظافتها مع توفير كل وسائل السلامة وما يمكن أن يحتاجه الموقوف.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد الجمعية لتوقيف شرطة محافظة رأس تنورة يوم أمس الاحد ضمن برنامج الزيارات المدنية التي يقوم بها الفرع، واستكمالا للزيارات السابقة.

وقال الدكتور السيف ان الهدف من الزيارة هو تبادل الآراء والوقوف على الملاحظات- إن وجدت- والعمل على ما يمكن أن يقدمة فرع الجمعية بالتنسيق والتعاون مع هذه الجهات.

وأكد السيف خلال لقاء الوفد بمدير الشرطة العقيد محمد سعود الفغم على أهمية الالتزام بنظام الإجراءات الجزائية ومعاملة المتهمين بموجبه أثناء القبض عليهم وتفتيشهم والتحقيق معهم بالإضافة إلى فسح المجال والتعاون الكامل مع أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام الذين خولهم النظام بالحق في زيارة السجون، ودور التوقيف في دوائر اختصاصهم في أي وقت دون التقييد بالدوام الرسمي، ليتأكدوا من عدم وجود أي مسجون أو موقوف بصفة غير شرعية.

من جانبه أكد مدير شرطة محافظة رأس تنورة العقيد محمد الفغم على أهمية دور الجمعية في حل القضايا المختلفة والتدخل لإيصال الملاحظات والشكاوى لجهات الاختصاص، وقال: بدورنا كجهات ذات علاقة علينا ان نتعاون مع الجمعية ونعمل على تسهيل مهامها وتحقيق وتحسين أي ملاحظات تسجل من جهتها فيما يصب في المصلحة العامة.

هذا وقد زار وفد الجمعية محافظ رأس تنورة محمد عبدالله بودي الذي رحب بالوفد مؤكدا على العلاقة المتبادلة والمشتركة بين الجمعية والأطراف الحكومية الأخرى، والتي هي علاقة تكاملية، وهذا ما اتفق عليه الحضور، من مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالشرقية، وجمعية الدوسري وعضو الجمعية المهندس جعفر الشايب، والباحث القانوني أحمد الشمري، والباحث القانوني حاتم البعيجي.

ولفت الدكتور السيف إلى أن الزيارة تكتسب أهميتها لانها جاءت متزامنة مع اصدار الجمعية لتقريرها السنوي العاشر لعام 1434هـ والذي تضمن إنجازات الجمعية في جميع المجالات والاختصاصات منذ بداية التأسيس عام 1425هـ. وذكر أن عدد القضايا بلغت حتى عام 1434هـ 28.390 قضية وتم تصنيفها إلى تسعة تصنيفات، وهي القضايا الإدارية بمختلف أنواعها والتي بلغت 11.333 قضية، ومثلت نسبة انخفاض عن العام الذي سبقته بنسبة 0.3%،وقضايا السجناء ومجموعها 6.631 قضية بنسبة اتخفاض بنسبة 1%.

وأشار إلى أن عدد قضايا العنف الاسري بلغت 2.813 قضية بنسبة ارتفاع 4%، والقضايا العمالية بلغت 269 قضية بنسبة انخفاض 1%، والقضايا القضائية بلغت 233 قضية بنسبة انخفاض 4%، وقضايا الأحوال المدنية 294 قضية بنسبة ارتفاع 1%، وقضايا العنف ضد الأطفال 440 قضية بزيادة عددية 33 قضية، وقضايا أخرى بلغت 4،805 في عام 1434هـ.

يذكر أن الجمعية كانت قد زارت في وقت سابق محافظة الخبر وشرطة الخبر ومركز التوقيف الجنائي والأحوال المدنية التابعة له واتبعتها بزيارة لمحافظة القطيف.

# مشعل بن عبدالله يرعى ملتقى هيئة حقوق الإنسان بمكةالمكرمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698823.htm

إبراهيم علوي (جدة)

يطلق فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة اليوم ملتقى «وبالوالدين إحسانا» تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة، وبحضور رئيس الهيئة الدكتور بندر محمد العيبان، وذلك تزامنا مع اليوم العالمي للأسرة، حيث سيتم تسليط الضوء فيه على قضية العقوق الحقوق والواجبات. ويتضمن الملتقى جلسات نقاش حوارية يشارك فيها كل من فضيلة رئيس المحكمة العامة بجدة الشيخ عبدالرحمن الحسيني، ورئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة جدة عبدالله القرني، والدكتور هاني الغامدي المحلل النفسي والمتخصص في العلاقات والشؤون الأسرية والمجتمعية، وسعادة مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، وسعود الشيخي مدير عام هيئة الإعلام المرئي والمسموع بمنطقة مكة المكرمة. المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي، أوضح أن العقوق أصبح في مجتمعنا مشكلة وجب بحثها ومعرفة أسبابها وآثارها والعمل على التصدي لها بكل الوسائل الممكنة حفاظا على كيان الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير. هذه المشكلة مع الأسف بدأت تتنامى في الآونة الأخيرة في مجتمعنا والعاملين في الجهات التنفيذية والقضائية يدركون هذا. ومن هنا انطلقت فكرة إقامة هذا الملتقى لبحث تلك المشكلة وسيناقش هذا الملتقى عددا من المسؤولين في عدة جوانب، القضائية والقانونية والاجتماعية والنفسية والإعلامية، ويسلط الضوء على هذه المشكلة ووضع الحلول لها.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# "نزاهة" تعلّق على المنافذ البرية: فوضى وزحام وسوء خدمات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) معاناة المنافذ البرية الحدودية السعودية من نقص وسوء الخدمات، والازدحام المستمر الذي تذمر منه المسافرون عبرها.
وأوضح مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في بيان صحافي أمس، أنه استناداً إلى اختصاصاتها المنصوص عليها بمباشرة بلاغات المواطنين التي تتلقاها عن قصور تنفيذ مشاريع الخدمات المباشرة، والوقوف على ما أُبلغ عنه، ومتابعة توفير الخدمات للمواطنين، فإنها كلفت عدداً من المختصين لديها برصد وتفقد عدد من المنافذ الحدودية البرية.
وقال المصدر إن الطرق التي تعاني الإهمال تشمل الخفجي والرقعي وسلوى والبطحاء والحديثة، إضافة إلى حالة عمار والوديعة، مشيراً إلى أنه اتضح وجود تقصير وإهمال ومظاهر ازدحام وفوضى وتذمر المسافرين.
وأفاد بأن العيوب تشمل البنية التحتية، ووضع المباني والمنشآت، وحاجتها إلى الترميم، مع إهمال وقصور في أعمال التشغيل والصيانة والنظافة فيها، وعدم التزام العاملين في إدارة الجوازات والجمارك والمرور في المنافذ بالحرص على الحضور في مواقع عملهم.
وأشار إلى أن العيوب تتضمن وجود نقص في الكوادر المشغلة في المنافذ من دون استثناء، والازدحام الشديد للمركبات والمسافرين، خصوصاً في مواسم الذروة بسبب بطئ استجابة الأنظمة والأجهزة المعمول بها لتنفيذ الإجراءات، لقدمها وعدم ملاءمتها، إضافة إلى سوء الحال العامة لمظهر المنافذ، وعدم ملاءمة بيئتها وبنيتها ومبانيها.
وبيّن أن منفذ البطحاء يتميز بحداثة البنية التحتية، لكنه يشترك مع بقية المنافذ في عدم التزام عدد من العاملين في إدارة الجوازات والجمارك والمرور بالحضور في مواقع عملهم، ونقص الكوادر المشغلة للمنفذ، لافتاً إلى أنها استطلعت مرئيات أعداد من عابري المنافذ لتقويم مستوى رضاهم عن معدل الوقت الذي تستغرقه إجراءات الخروج والدخول، وأظهرت النتائج تذمر عدد كبير منهم لتأخر إجراءات الدخول والخروج وبطئها.
ودعا إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المنافذ بما يكفل توفير الخدمة بانسيابية وسرعة، آخذين بالاعتبار سمعة المملكة والحرص على تقديم الخدمات بأفضل مستوى.

# "الشؤون الاجتماعية" لـ "الحياة": 10 في المئة من الحالات الإنسانيّة على "الإنترنت" "احتيال"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – ناصر بن حسين
أخلت وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤوليتها، عما يتداول في مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، وبخاصة «تويتر» من حسابات تقوم بنشر حالات إنسانيّة، موضحة أن نحو 10 في المئة منها «احتيال»، لافتة إلى أنه ليس بيدها فرض «رقابة مباشرة، أو وضع ضوابط للحدّ منها»، محملة المسؤولية إلى وزارة الثقافة والإعلام. وذكرت أن عدد

الجمعيات الخيرية وصل إلى 680 على مستوى المملكة. وأوضحت أن الرقم «لا يعتبر مؤشراً لزيادة الطبقة الفقيرة في المجتمع».

وقال مدير العلاقات العامة والإعلام المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي: «إن الضوابط والقوانين للحدّ من انتشار الحالات الإنسانيّة عبر الإنترنت من مسؤولية وزارة الإعلام، ولا يمكن منع أحدٍ من نشر حالته»، واصفاً ذلك بـ «الصعب جداً»، موضحاً أن تعامل الوزارة يكون «بحسب الحالة الإنسانيّة وتفاصيلها، وفي حال تمت خدمتها مسبقاً، لا يمكن خدمتها مجدداً، وفي حال لم يتم ذلك مسبقاً يُقدم لها المستطاع».

ورفض الثبيتي في تصريح إلى «الحياة» قبول وصف وزارة الشؤون الاجتماعية بـ «الفشل»، أو «عدم الفاعلية» في تقديم خدماتها للحالات الإنسانيّة التي تقدمت لها، موضحاً أن ذلك «كلام غير صحيح»، مطالباً بإثبات حالة معيّنة توضّح ما يقال، مستبعداً أن يكون كل ما ينشر أو يكتب «حالات إنسانيّة حقيقية»، وسيكون التعامل معها بسريّة تامّة، وذلك «جزء من عملنا، ولن نكشف بياناتها».

وأشار المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن هناك حالات تقدمت إلى الوزارة، وقامت بخدمتها، ولكنها لجأت إلى «الإعلام الجديد طمعاً في خدمات إضافيّة»، مضيفاً «أن الذي يهمنا هو المحتاج، أما المحتال فكفيله الله»، كاشفاً أن «ما لا يتجاوز 10 في المئة من الحالات الإنسانيّة التي تلجأ إلى الإنترنت محتالة، ولا تمتلك المصداقيّة أو الدقة في البيانات التي تنشرها».

وكشف الثبيتي أن عدد الجمعيات الخيرية في المملكة وصل إلى 680 في المناطق كافة، موضحاً أن العدد «ليس مؤشراً إلى ازدياد الطبقة الفقيرة في المجتمع»، مستدركاً أنها «قليلة جداً، مقارنة في دول أخرى أقل مساحة وسكاناً من المملكة، ولكنها تملك آلاف الجمعيات الخيرية»، متمنياً «زيادة العدد مستقبلاً، وذلك ما سيتم السعي من أجله والقيام به».

وأوضح المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية أن «تعامل الجمعيات الخيرية مع الحالة بكينونتها، وليس مع طبقات المجتمع أو اسم العائلة، إذ يتم عمل دراسة ميدانية للحالات كافة»، لافتاً إلى أن الوزارة لا تتعامل مع الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية عبر الإنترنت، مطالباً إياها باستخراج «تصريح رسمي لمزاولة المهنة». فيما طالب أفراد المجتمع أن يكونوا «أكثر جديّة في التعامل مع هذه الحسابات».

بدوره، عزا الباحث الاجتماعي فؤاد المشيخص أسباب هروب بعض أصحاب الحالات الإنسانية من مراجعة الجهات الرسمية المعنيّة بها، إلى الإعلام الجديد واستعانتها بصور أو تقارير للوصول إلى مبتغاها، إلى «عدم وجود آلية واضحة لحل قضاياهم»، موضحاً أنها «كثيرة، ما يضطرّها إلى اللجوء لمثل هذه الطرق البديلة». وقال لـ «الحياة»: «إن حالات أخرى موجودة في البلد تهدف إلى استغلال هذه الظروف الإنسانية، من أجل مكاسب ماديّة، أو لتشويه الوضع العام»، لافتاً إلى أن ذلك «من باب الطمع»، على رغم استلامها مساعدات من هذه الجهات الرسمية المعنيّة بها، واصفاً ذلك بـ «المشكلة».

واستبعد المشيخص أن يكون هناك «قصور واضح في أداء الجهات الرسمية المعنية بالحالات الإنسانية»، عازياً ذلك إلى «الإمكانات التي لديها»، ما يدفع الجمعيات الخيرية إلى مساعدة أكبر قدر ممكن من المتقدمين لها، إذ إن المساعدات والأعمال التي تقدمها موازية لما لديها من إمكانات». ولفت أن هناك «حالات إنسانية غير حقيقية» على صعيد الجمعيات الخيرية، إذ إن البعض منها غير مقتنع بما يقدّم له، وذلك للحصول على أكبر قدر من المال، مسمياً ذلك «إعلاماً من أجل الإعلام»، مطالباً بالوقوف على الحالات الحقيقية والمؤكدة التي تستحق المساعدة من دون غيرها. واعتبر الباحث الاجتماعي عدد الحالات التي ظهرت أخيراً في الإعلام الجديد «قليلاً ، ولكل حالة خصوصية يجب اكتشاف مدى صحّتها، من خلال الاطلاع على الوثائق، إذ إن بعضها تقوم الجهات المعنية بمساعدتها»، لافتاً أن «المساعدات كثيرة وبالإمكان تغطية المستحقين لها كافة». وكشف أن ذلك «فتح باباً للتسوّل والنصب والاحتيال، على رغم وجود آليات وضوابط للإيقاع بهم». وأبعد الجهات المعنية من مسؤولية فرض ضوابط للحدّ من انتشار هذه الحالات، متهماً الإعلام الجديد بـ «الخلوّ من الضوابط»، إذ إن الجهات المعنيّة في حال وضعت شروطاً للتقدم من الحالات الإنسانيّة فـ «ذلك من باب التنظيم».

# أكد على دعم الإعلاميين والإعلام بلا حدود ..

# خالد بن بندر لـ "الرياض": خادم الحرمين يهتم بتوظيف المعوقين لأنهم جزء لا يتجزأ من الوطن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935090

الرياض - أحمد الشايع

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض أن الملتقى والمعرض الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة هو بداية منطلق جديد لبث روح الوطنية في الشركات والقطاع الخاص وكذلك في القطاع الحكومي لاستقطاب هذه الفئة الخاصة المؤهلة، مشددا على دعم الإعلام والإعلاميين بلاد حدود، مؤكداً على أن حكومة خادم الحرمين تهتم اهتماماً كبيراً بتوظيف المعوقين لانهم جزء لا يتجزأ من الوطن.

وقال الأمير أمس على هامش افتتاح معرض توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة: "ولله الحمد يتوفر في بلادنا الغالية مجلات عدة لتأهيل هذه الفئة ويكونون عامل لتقدم وتطور هذه البلاد وأهيب بإخواني في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بتوفير اللازم لهذه الفئة، وتم الاتفاق مع المنظمين للمعرض والغرفة التجارية وجامعة الملك سعود بأنه سيكون هناك تقييم في نهاية المعرض للجهات بالأعداد التي تم توظيفها من هذه الفئة الغالية على قلوبنا، وأتمنى إن شاء الله التوفيق لهم، وساعون إن شاء الله للاستمرار في هذا السنوات القادمة ".

دعا وزارة العمل للتدقيق لمنع التوظيف الوهمي لذوي الاحتياجات الخاصة

وردا على سؤال (الرياض) حول أهمية بعض الشركات توظف المعوقين للاستفادة في رفع نسبة السعودة لديهم، قال سموه: "تم التحدث مع من في وزارة العمل لهذه المهمة لمتابعتهم والتدقيق عليها، ويجب أن يؤدي المعوقون عملهم مثلهم مثل الآخرين وسوف ندعمهم إن شاء الله لتوظيفهم اذا كانوا مؤهلين التأهيل اللازم للعمل في الوظائف المتاحة".

وحول سؤال عن متابعة توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، أكد سموه: " سنتابع إن شاء الله توظيفهم مع من في وزارة العمل، وسوف تكون هناك جائزة للجهة من القطاع الخاص التي تستقطب هذه الفئة، ويعطى لها جائزة سنوية ضمن المؤتمر الثاني للتوظيف، وكذلك للمتميزين من ذو الاحتياجات الخاصة في تأهيلهم أو في عملهم.

وعن دور الإعلام في مثل هذه المناسبة أكد سموه: "دعم الإعلام بلا حدود هي ركيزة أساسية لتوعية المجتمع وإظهار مدى تفاعل المجتمع مع هذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعا، وأشار سمو أمير منطقة الرياض الى الرعاية الكريمة والاهتمام من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) بذوي الاحتياجات الخاصة فهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، مبينًا أهمية التعاون والتكاتف لتحقيق متطلباتهم ومساعدتهم للوصول إلى ما يطمحون إليه.

وأوضح سموه أن المملكة عملت على توفير العديد من المنشآت التي تقدم الخدمات التعليمية والتأهيلية والاجتماعية التي تجعل من هذه الفئة الغالية أفرادًا منتجين قادرين على التفاعل مع المجتمع.

جاء ذلك في كلمة ألقاها سمو أمير منطقة الرياض مساء أمس بقاعة الاحتفالات بمركز معارض الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، خلال افتتح سموه الملتقى الوطني الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة "وظيفتي أمان " بحضور صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض ومعالي نائب وزير التعليم العالي الدكتور أحمد السيف ومعالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الزامل .

وأكد سموه أن الملتقى الوطني يعد داعماً لهذه الفئة الغالية، بما يسهم من إيجاد لفرص عمل مناسبة تكفل لهم العيش الكريم وتظهر مواهبهم ومهارتهم.

وبدأ الحفل الخطابي الذي أقيم بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم ، ثم ألقى رئيس اللجنة المنظمة للملتقى ابراهيم المعطش كلمة أكد فيها أن هذا الملتقى يخدم فئة غالية على القلوب ، توليها حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - اهتماماً خاصاً من خلال توفير متطلباتهم واحتياجاتهم ، مفيدًا أن الملتقى ركز على التوظيف لأنه لبنة في مشوار حياة كل شخص حيث يستطيع من خلاله أن يبني حياته ويندمج مع المجتمع بكل تفاصيله.

وفي نهاية الحفل كرم سمو أمير منطقة الرياض الجهات الراعية والمشاركة في المعرض، إثر ذلك افتتح سموه المعرض المصاحب وتجول في أرجاء المعرض واستمع للمشاركين فيه هذا وسوف يستمر لمدة ثلاثة أيام.

# دعمتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

# دراسة ترصد تدني دور الأسرة التربوي في التصدي للتأثيرات السلبية للبث الفضائي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935099

الرياض - محمد الغنامي

كشفت دراسة علمية حديثة عن تدني دور الإشراف للأسر السعودية التي تمتلك أكثر من جهاز تلفاز بالمنزل رغم أهميته القصوى كخط دفاع أول ضد التأثيرات السلبية للبث الفضائي.

ورصدت الدراسة التي دعمتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وحملت عنوان "الفضائيات وأثرها على النشء والمجتمع دراسة مسحية لتأثير مركزية التحكم على تصور النشء للمضمون"، التأثير الكبير لجماعات الأقران.

وتهدف الدراسة التي قام بها فريق بحثي من جامعة الملك عبدالعزيز برئاسة الدكتور سعد الثمالي، إلى مسح أنماط البث الفضائي بين الفئات الشابة من 15 إلى 25 عاماً، وقياس التصورات الذاتية لتأثير البث الفضائي على منظومة القيم الدينية والاجتماعية والانتماء الوطني، وقياس التصورات الذاتية لتأثير البث الفضائي على انحراف الأحداث وقياس تصورات النشء لدور المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية.

وقد جرى خلال الدراسة اختيار عينة عشوائية على مراحل "عنقودية" من طلاب المتوسطة والثانوية بمدينتي الرياض وجدة، وعينة عشوائية منتظمة من طلاب جامعتي الملك عبدالعزيز بجدة وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، و59 طالباً من أحداث مدينة الرياض تتكون العينة الكلية من1235 مفردة من فئتي ما بين 15-25 عاماً.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الأسر السعودية التي تمتلك أكثر من جهاز واحد بالمنزل تمثل عينة الشباب منهم 82.2% و72.8% من عينة الأحداث، حيث تنوعت أماكن مشاهدة التلفزيون من الصالون بنسبة 84% إلى الغرفة الخاصة 5.5%.

وجاء المنزل أكثر الأماكن التي يشاهد فيها الشباب والأحداث التلفزيون بنسبة 88.9% و85.7% للعينتين على التوالي، في حين كانت الاستراحات الخاصة المكان الثاني المفضل للمشاهدة لعينتي الشباب والأحداث بنسب 6.6% و12.7% على التوالي.

كما تتم مشاهدة التلفزيون مع الأسرة بنسبة 50.2% و44.3% ومع الأصدقاء 16.8% و24.3% ومنفرداً بنسبة 22.8% و21.4% لعينتي الشباب والأحداث على التوالي، وتنوعت ساعات المشاهدة للعينتين حيث يشاهد 35.4% من الشباب أقل من ساعتين و45.8% من الأحداث.

وكانت نسبة من يشاهدون البث الأكثر من ساعتين هي 72.5% للشباب و52.5 للأحداث.
وأظهرت نتائج الدراسة أن فترتي المساء والليل غلبت على فترات المشاهدة للعينتين بنسبة 71.9% و68.5% على التوالي.
وجاءت القنوات الأكثر مشاهدة لفئة الشباب هي قنوات الرياضة بنسبة 26.1% ثم الأفلام بنسبة 25% تليها قنوات الأغاني بنسبة 17.3% وأخير قنوات الأخبار بنسبة 9.8% أما في فئة الشباب فكانت القنوات الأكثر مشاهدة هي قنوات الأفلام بنسبة 30.8% ثم قنوات الأغاني بنسبة 20% تليها قنوات الرياضة بنسبة 15% ثم الإخبارية بنسبة 8.3%.

# أمراء ووزراء ومسؤولون ينوهون بكتاب (حقوق الإنسان في الإسلام) للزميل العُمري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935103

نوه لفيف من أصحاب السمو الملكي الأمراء، وأصحاب الفضيلة والمعالي، والمسؤولين في عدد من القطاعات والهيئات، الحكومية، والأهلية، والقائمين على المؤسسات، والجمعيات الخيرية بكتاب (حقوق الإنسان في الإسلام.. «المجتمع السعودي.. أنموذجاً») للزميل سلمان بن محمد العُمري.
جاء ذلك في خطابات شكر وتقدير تلقاها الزميل سلمان العُمري من الجميع بعد اطلاعهم على نسخة من الكتاب، حيث وصفوا الكتاب بأنه قيم لما احتواه من معلومات حول حقوق الإنسان في الإسلام وفق كتاب الله وسنّة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وسلط الضوء بشكل مباشر ومؤصل على حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية منذ نزولها - بحمد الله وفضله، وأن هذه البلاد المباركة قد حفظت تلك الحقوق بنظامها الأساسي نسأل الله ان يديم علينا وعلى بلاد المسلمين نعمة الأمن والايمان.
ورأوا أن هذا الاصدار تصدى لقضية من أهم القضايا المعاصرة التي تعبر عما تعانيه الإنسانية من هدر للحقوق ومن دعايات، وشعارات دون تطبيق من دعاة حقوق الإنسان في العالم المتحضر، واهتمامه ببيان كثير من التطبيقات المتعلقة بحقوق الإنسان في الإسلام وتشخيصها في المجتمع السعودي، وما حواه الكتاب من معلومات مفيدة في هذا المجال تناولت الموضوع المطروح من كل جوانبه وغطت كل تشعباته، مما يجعل من الكتاب محل العناية والاهتمام.
وأكدوا أن الكتاب احتوى على رؤى ثاقبة في مجالات حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في المملكة من شأنها أن تجيب على الكثير من القضايا المثارة ضد بلدنا الكريم، كما أن الكتاب نتاج علمي قيم يوضح فيه الجهد الملموس من معلومات مفيدة ومهمة وقيمة، واضافة علمية جديدة للمكتبات وهو بلاشك علم ينتفع به للمطلعين من رواد المكتبات، ووثيقة مهمة نتعلم منها بدء اهتمام ديننا الحنيف بحقوق اتباعه والمقيمين على أراضيه ويتعلم الآخرون منها كيف رعى الإسلام حقوق الإنسان قبل أن تنطلق أول صرخة في الغرب، وقبل أن يُكتب حرف في هذا السبيل.
وفي ختام خطاباتهم تمنوا للزميل سلمان العُمري التوفيق والسداد والنجاح، وسألوا الله أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذا الكتاب وأن يجعل بلادنا منارة شامخة لابراز سماحة ديننا الإسلامي واعتداله مثمنين ما بذل من جهد في إعداد وطباعة هذا الكتاب الذي يؤكد على أهمية المشاركة في ترسيخ وتعزيز الثقافة الحقوقية في مجتمعنا السعودي والإسلامي.
ويأتي هذا الكتاب - كما أكد سلمان العُمري لتعزيز ثقافة الحقوق في المجتمع السعودي خاصة، وفي المجتمعات الإسلامية عامة؛ وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية، وهو محاولة أيضاً؛ لتشجيع ثقافة احترام حقوق الغير بين أفراد المجتمع ومؤسساته التربوية والاجتماعية.

# فقيه: ننسق مع المنظمات العالمية لمواجهة واحتواء "كورونا"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

نايف الحربي – الرياض
قال المهندس عادل بن محمد فقيه وزير الصحة المكلف: إن وزارة الصحّة تعمل مع عدد من الجهات والمنظمات العالميّة لتنسيق جهود احتواء ومواجهة خطر انتشار الفيروس في المملكة وحول العالم، وتقوم بتبادل المعلومات والخبرات ونتائج الأبحاث والتجارب وأفضل الممارسات التي اكتسبتها الكوادر الطبية والصحية السعودية أولًا بأول مع تلك الجهات.
وكان الوزير التقى يوم أمس، وفدًا من الوكالة الفدرالية الأمريكية «مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها» التابعة لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكيّة. وجرى اللقاء ضمن إطار منظمة الصحة العالمية و»الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها»، والتي تسعى إلى مواجهة الأوبئة ومكافحة انتشارها على مستوى العالم، وذلك في إطار جهود وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية لمكافحة فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسيّة والحد من انتشاره.
وستعمل الوزارة مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها بهدف تبادل المعلومات والخبرات، ضمن الجهود العالمية لاحتواء انتشار الفيروس.
وأوضح المتحدث باسم وكالة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها أن الفريق سيعمل بالشراكة مع المختصين في المملكة لإجراء المزيد من البحوث العلميّة.

# الشمري لـ المدينة : الرقابة مستمرة على دور الإيواء والغرامات طالت المخالفين

## طرح مشروع المتحف الإقليمي هذا العام.. وتأهيل مهرجان الصقور

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

فروان الفروان – رفحاء
أكد مدير عام فرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بمنطقة الحدود الشمالية جهز بن برجس الشمري لـ»المدينة»، أن هناك رقابة مستمرة على منشآت الإيواء السياحي وقد تلقى الفرع عدة شكاوى من نزلاء تلك المنشآت عن مخالفات ومغالاة في الأسعارخلال الصيف، وتمت معالجتها فضلًا عن وجود مخالفات صدر بحقها غرامات مالية، مشيرًا إلى أن الفرع حقق العديد من النجاحات منها التنظيم والتأسيس ووضع الأساسات للفرع وتخصيص مبنى لفرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمنطقة وتوظيف الكوادر البشرية المتخصصة بالمجال السياحي والأثري، بالإضافة للعمل على تثقيف المجتمع المحلي

بالسياحة والآثار وهو ما يتطلب تعاون بين الشركاء للهيئة والمشاركة الفعالة للمجتمع السعودي المستهدف بهذه الرسالة وقد عمل المختصون بالفرع لقطاع الإيواء على تنظيم وتصنيف القطاع بالمنطقة وإصدار التراخيص من الفرع.
وذكر الشمري أنه تم الانتهاء من الدراسات الهندسية والارتباطات المالية للمتحف الإقليمي بالمنطقة الذي يعتبر من أهم المشروعات السياحية على مستوى المنطقة وسوف يتم البدء بطرح المشروع هذا العام. كما تم تنفيذ مشروعات مهمة كتأهيل مهرجان الصقور بمحافظة طريف وإقامة مراكز للمعلومات السياحية في عرعر ورفحاء، وتأهيل وصيانة قصر الملك عبدالعزيز بلينة وتم صيانة برك الجميما والثليمة الأثرية، وهناك مشروعات أخرى ستعمل عليها الهيئة بالتعاون مع أمانة المنطقة مثل تأهيل وترميم المباني التراثية بقرية الدويد وإقامة مركز للزوار.
وحول استعدادات فرع الهيئة في المنطقة الشمالية للصيف، أكد الشمري أن الجهة المختصة بالفرع تعمل بالتنسيق مع شركاء الهيئة كإمارة المنطقة والأمانة والبلديات الفرعية والمحافظات وإدارات التربية والتعليم والغرف التجارية والقطاع الخاص على تضافر الجهود لإقامة الفعاليات والمهرجانات الجاذبة للمنطقة والتي ستكون ملبية لرغبات المجتمع المحلي بالمنطقة وتساهم في إيجاد حراك اقتصادي مهم.
ولفت الشمري إلى حرص صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار على دعم منطقة الحدود الشمالية بالمشروعات السياحية التنموية التي تلبي رغبات وآمال وطموحات المجتمع بالشمالية.
وعن دور المؤسسات والشركات الخاصَّة في دعم السياحة قال الشمري: إنها مناسبة ولكن نحتاج إلى بذل المزيد فهناك مناسبات وطنية تلزم الجميع للمبادرة في دعم ورعاية تلك المناسبات.
وعن دور شباب الشمالية في صناعة السياحة قال الشمري: لا شك أن دور الشباب في المنطقة مهم جدًا وقد أقمنا مناسبة مهمة لملتقى إعلاميي عرعر وأغلب الأعضاء من فئة الشباب للتباحث حول تفعيل دور شباب المنطقة، وقد تم توظيف عدد من الشباب في أعمال ضمن المنظومة السياحية ولا زلنا ندعم الشباب من الحرفيين والمهنيين كالمصورين وغيرهم وكذلك فقد تكفل فرع الهيئة في الأسبوع الفائت برعاية الذكرى التاسعة لتولي سيدي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم، وذلك في إقامة المناسبة في إحدى المدارس الثانوية بمدينة عرعر بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم.
وعن وجود فنادق ٥ نجوم في الشمالية، أكد الشمري أن هناك مشروعين في المنطقة تحت الإنشاء لإقامة فندقين من فئة ٥ نجوم كما يوجد الآن بمدينة عرعر منشأة تم تصنيفها بالدرجة الأولى، وهناك مشروعات استثمارية ضخمة سوف يعلن عنها قريبًا سوف تتيح فرص وظيفية للشباب.

# قبول الطلاب البرماويين في مدارس مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698658.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة بقبول طلاب وطالبات الجالية المينمارية في مدارس التعليم العام بمكة المكرمة.
وقال المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة حامد السلمي إنه تم السماح لأبناء وبنات الجالية الذين هم على مقاعد الدراسة باستكمال دراستهم والتسجيل بالصف الأول الابتدائي للعام الدراسي المقبل بموجب استمارات التعريف الصادرة من اللجنة الدائمة لدراسة أوضاع الجالية المينمارية المقيمة في المملكة، مشيرا إلى أنه تم التعميم لكافة المدارس بمختلف المراحل الدراسية للتقيد بهذا التوجيه والعمل به فورا.
من جهته، ثمن أبو الشمع عبدالمجيد الأركاني شيخ الجالية البرماوية بالمملكة اهتمام ودعم حكومة خادم الحرمين الشريفين لأبناء الجالية البرماوية منذ قدومهم إلى المملكة.

# ثقافة احترام الملكية الفكرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698698.htm

راجح ناصر البيشي (جدة)

مع التطور غير المحدود في شتى ميادين الثقافة المعاصرة والتقنية العارمة المكتسحة لألباب الناس وجيوبهم بجميع فئاتهم، وذلك من خلال الأجهزة الحاسوبية المنتشرة والذكية النقالة المبتكرة وما احتوته من مواقع تواصل اجتماعي ورسائل وتقنيات، باتت مفروضة على الجميع شئنا أم أبينا، مما جعل الجميع ينخرطون في ذلك العالم الفسيح دون هوادة، إلا أن هناك أمرا هاما آثرت التعريج عليه في هذا الجانب على وجه الخصوص، وهو غياب احترام ثقافة الحقوق الفكرية وعدم حفظها لأصحابها الفعليين، وذلك من خلال تناقل ما يكتبه ذوو الاختصاص والخبرة والشهرة والعلم دون الإشارة لأسماء هؤلاء المبدعين، فتجد مثلا تغريدة أو مقالة أو فتوى أو شعر أو نصيحة أو أي شيء آخر لأحد هؤلاء المبدعين ممن أبيض شعر وجهه ورأسه، وهو يقبع بين دفات تلك الكتب يقلبها حتى أخرج منها تلك العصارات المفيدة التي هي خلاصة عمر كامل من الدراسة والخبرة، ثم تجد ذلك متناقلا بين العوام وقد نسب كل منهم ذلك لنفسه، وكأنه هو الذي كتبه، فلا يشير للكاتب الحقيقي في ذلك متناسيا أو جاهلا أو قد يكون قاصدا، بمجرد حذف اسم الكاتب الحقيقي ووضع اسمه، غير آبه بالانتهاك الشنيع الذي قام به ضد الكاتب الحقيقي والانتهاك الصارخ لحقوقه الفكرية والشخصية والعلمية، وهذا بلا شك غياب حقيقي لثقافة احترام الحقوق الفكرية التي يحتاج المجتمع إلى التثقيف بشأنها.

ولعل غرس تلك الثقافة في نفوس الناشئة أمر هام، وذلك من خلال المدارس لينشأ جيل مدرك محق للحق وصادق مع نفسه والآخرين.

# 20 مليونا لاستحداث مركز جديد.. مدير التنمية الاجتماعية لـ «عكاظ»:

# إعانات شهرية للمعاقين.. و92 برنامجا لدعم الأسر المنتجة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698810.htm

عمر المسيك (العيص)

أكد لـ«عكاظ» مدير مركز التنمية الاجتماعية بمحافظة العيص سامي بن بخيت الجهني أن المركز يقدم إعانات نقدية (شهرية، سنوية) للمعاقين المسجلين بالمركز، كما يمنح المستفيد بطاقة صراف لاستلام مستحقاته المالية، مشيرا إلى أن المركز اعتمد 20 مليون ريال لاستحداث مبنى جديد للمركز بالعيص.

فيما يعمل على تنفيذ عدد من البرامج الاجتماعية الشاملة للرجال والنساء دينية وصحية ورياضية وثقافية واجتماعية، وبرامج مخصصة للأمومة والطفولة، وذلك من خلال 50 برنامجا سينفذها المركز، بالإضافة إلى 80 برنامجا ستنفذ من قبل اللجان الأهلية التابعة للمركز.

وأشار الجهني إلى أن هذه البرامج تشمل محاضرات وملتقيات صيفية ورياضية ومهرجانات وديوانيات وعدد من البرامج الأخرى التي تعود بالنفع والفائدة على المجتمع، فيما أبان أن اختيار البرامج يتم من خلال حاجة المجتمع الفعلية، لتعود بالفائدة على أفراد المجتمع وتلبي احتياجاتهم وتكشف مواهب جديدة بجميع المجالات والفنون وصقل مواهبهم وقدراتهم واستثمار طاقاتهم حيث إن المجتمع يرفل بالمواهب غير الظاهرة كموهبة الرسم والخطابة وفن التصوير المباشر من خلال الرسم كما أنه يتم عمل دراسة شاملة للبرامج المحددة ومن ثم يتم اعتمادها من قبل الوزارة.

وفي الجانب النسائي، أكد الجهني قيام القسم النسائي بالمركز بدراسة وإعداد البرامج الخاصة بتنمية المرأة والأسرة والطفل من خلال تنظيم الدورات التدريبية المختلفة وإعداد المرأة للحياة الزوجية والعملية وإكساب الفتيات والسيدات بعض المهارات التي يحتجنها من خلال برامج التدريب على الخياطة والتجميل والطهي، موضحا أن منطقة خدمات المركز تشمل محافظة العيص ومراكزها ويشرف المركز على ثماني لجان أهلية (اللجنة الأهلية بالعيص، ترعه، المرامية، المربع، سليلة جهينة، المثلث، الأحمر، تلعة نزا) بالإضافة للإشراف على ثلاث جمعيات خيرية بالعيص والمربع وسليلة جهينة وجمعية تعاونية متعددة الأغراض واحدة بمحافظة العيص.

وتطرق الجهني لعدد البرامج المنفذة خلال العام الماضي قائلا: إن عدد المشاريع بلغ 92 برنامجا تنوعت بين ثقافي ورياضي وملتقيات ومخيمات صيفية لقسمي النساء والرجال كما تم عمل برنامج خاص لدعم الأسر المنتجه وعمل معرض لمنتوجاتهم وعرضها بالبازار المصاحب للمعرض الذي تم افتتاحه ودعمه من محافظ محافظة العيص علي البريكيت والذي قدم دعمه المادي للأسر المنتجة مشجعا بذلك المنتوجات المحلية، مشيرا إلى أن المركز يقدم إعانات نقدية (شهرية، سنوية) للمعاقين المسجلين بالمركز من المحافظة والمراكز التابعة لها حيث يمنح المستفيد بطاقة صراف خاصة به لاستلام مستحقاته المالية.

واستطرد الجهني في حديثه لـ«عكاظ» بأنه تم إنشاء مركز رعاية نهارية للمعاقين في عام 1426هـ وذلك لتقديم الخدمات التعليمية والعلاجية للمعاقين خلال الفترة الصباحية ويستفيد منه الآن عدد (15) معاقا ومعاقة جميعهم يتلقون الرعاية اللازمة وتم دعم المركز بمشرفة للمركز ومعلمتين وأخصائية علاج طبيعي.

وأخيرا، أكد الجهني أن المركز يقدم في الوقت ذاته برامج تنموية واجتماعية ويدعم ويساهم في جميع المشاريع التنموية بالمحافظ والقرى التابعة لها، وأن طاقات المركز بقسميه النسائي والرجالي مسخرة لخدمة المواطنين في المجالات التي تشرف عليها مراكز التنمية للنهوض بالمجتمع مع الحفاظ على القيم والثوابت الإسلامية والعادات الاجتماعية النبيلة وما يتماشى مع الحياة العصرية وهو نهج وزارة الشؤون الاجتماعية في كل ما تنفذه من مشاريع والتي تعكس حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله على تقديم أرقى الخدمات لجميع المواطنين وحرص وزير الشؤون الاجتماعية على تقديم خدماتها الاجتماعية فيما يتناسب مع حاجات المجتمع المحلي وكذلك دعم وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية في العام المنصرم 1434هـ حيث تم تنفيذ (17) برنامج ونشاط اجتماعي استفاد منها (9600) مواطن ومواطنة وتم تنفيذها في أكثر من (12) حيا و(9) قرى تابعة، وقد ارتفع عدد البرامج المقدمة لهذا العام عن العام السابق بنسبة عالية ولم تكن الزيادة كمية فقط بل تحسنت نوعية البرامج المقدمة حيث يكتسب العاملون بالمركز الخبرات ويتعلمون من تجاربهم لتحسين جودة الخدمات المقدمة بشكل عام.

وأضاف الجهني أن المركز استقطب عددا كبيرا من المتطوعين، كما أنشأ فريقا تطوعيا للمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وكذلك تم التعاون مع أكثر من 8 جهات حكومية و6 مؤسسات خدمية لتنفيذ هذه البرامج وحيث إن خدمة المواطنين لا تكتمل إلا بتعاونهم فإن المركز يدعو الجميع للمشاركة الفاعلة في الأنشطة المقدمة والتواصل مع المركز لتقديم آرائهم واقتراحاتهم، فيما أجزل الشكر لـ«عكاظ» على دورها الإعلامي الهام في إبراز أعمال المركز واللجان المنبثقة منه وتغطيتها للأنشطة والبرامج خلال العام المنصرم.

# مجلس الشورى يناقش نظام البحث العلمي الصحي غداً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698864.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى غدا الثلاثاء مقترح نظام البحث العلمي الصحي الوطني والذي تقدمت به عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري بموجب المادة 23 من نظام عمل مجلس الشورى.

وأوضحت د. الأنصاري في تصريح لـ«عكاظ» أن النظام الذي يتألف من ٢٨ مادة يهدف إلى إيجاد مظلة مستقلة للبحوث العلمية التي تعنى بالصحة بمفهومها الشامل كما عرفتها منظمة الصحة العالمية (البدنية والنفسية والاجتماعية) وكذلك النواحي البيئية وكل ما يرتبط أو يؤثر في صحة الفرد والمجتمع بشكل أو بآخر، ويتم ذلك من خلال خلق معرفة جديدة وترجمتها لصحة أفضل للمواطن بتعزيز النظام الصحي الوطني وزيادة فاعلية خدماته بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الصحية في مجلس الخدمات الصحية والمراكز البحثية الأخرى ذات العلاقة بالصحة دون المساس باستقلاليتها وفق المعايير المقبولة دوليا للتفوق العلمي. وحول الوضع الحالي للبحوث الصحية قالت إنها متفرقة وهناك ازدواجية وفجوات وثغرات لم تتصد لها البحوث خاصة تلك الجوانب التي تتعلق بالصحة وتخصص آخر كالمحددات الاجتماعية للصحة ذات العلاقة بالصحة والاجتماع والأمراض التي تنتقل بين الإنسان والحيوان والنبات في المملكة فهذه ترتبط بوزارتي الصحة والزراعة وغيرها. وحتى في مجال الصحة البحتة بتعريفها المحدود لاتزال هناك علامات استفهام حول الأسباب الأساسية للوفيات في المملكة والمعدلات الحقيقية لانتشار الكثير من الأمراض وآثارها على إنتاجية الفرد واقتصاد المجتمع وبالتالي من المتوقع أن يعين هذا النظام على رسم الخارطة الصحية السعودية. وأضافت: ينشأ بموجب هذا النظام مركز وطني مستقل لأبحاث الصحة يرتبط مباشرة بمجلس الوزراء وقد يكون هذا المركز جهة مستقلة تماما على غرار مركز الدراسات والبحوث البترولية ونظام البحث العلمي البحري للمناطق البحرية أو يرتبط بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST لرعايتها تاريخيا وتشريعيا للبحوث بشتى أنواعها ولاستقلاليتها عن منظومة الوزارات، وللمركز مجلس أمناء هو السلطة العليا بالمركز وبه ممثلون من وزارات الصحة، التربية والتعليم، التعليم العالي، الشؤون الاجتماعية، الزراعة، الاقتصاد والتخطيط، والمالية وغيرها. ويعمل هذا المركز على قيادة الأوساط البحثية الصحية المحلية وتعزيز التعاون بينها وبين الجهات البحثية داخل المملكة وخارجها وخلق بيئة قوية للبحوث الصحية في المملكة وجدولة أولويات أعمالها ونشاطاتها في مختلف التخصصات والقطاعات والمناطق وفق خطة استراتيجية وطنية تعكس الاحتياجات الصحية للمواطنين وتطور النظام الصحي وخدماته وتدعم صناعة القرارات الصحية المحلية وسياساتها، بالإضافة إلى الحد من الازدواجية في الأبحاث الصحية من القطاعات المختلفة في المملكة وتشجيع البحوث الصحية متعددة التخصصات بشكل تكاملي مع الوزارات المختلفة والجهات المعنية الأخرى والتفاعل البحثي الوطني مع التهديدات والتحديات الصحية كالأوبئة والفاشيات والكوارث البيئية وضمان الشفافية والمساءلة.

إلى ذلك، يصوت مجلس الشورى اليوم الاثنين على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1433/1434هـ بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة على ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني والوقاية المدنية بين وزارة الداخلية في المملكة ووزارة الداخلية في المملكة المغربية، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مقترح مشروع عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة العربية السعودية المقدم من عضو المجلس الدكتور صدقة فاضل.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن مقترح مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم من عضوي المجلس الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني.

# "العمل" تطلق إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية إلكترونيا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article12626.html

محمد النغيص (الرياض)
باشرت وزارة العمل إصدار تأشيرات العمالة المنزلية التي تقدم للعميل عن طريق مكاتب الاستقدام، والشركات الأهلية بعد أن كان العميل يذهب إلى مكتب العمل من أجل إصدار التأشيرة، حيث ستتم هذه العملية بين المكتب ووزارة العمل إلكترونيا في إصدار هذه التأشيرات، وستعمل الوزارة مستقبلا على أن تكون هذه العملية على موقع الوزارة بالكامل، وبطريقة إلكترونية لخدمة العميل بعد أربعة أشهر، وحيث حددت الوزارة نوعيات مكاتب الاستقدام والشركات المرخصة على موقع الوزارة من خلال خدمة (مسان ) والتي بلغت 355 مكتبا وشركة، تعمل على إطلاق جميع الخدمات المتعلقة بالعمالة المنزلية إلكترونيا، حيث سيتم مع إصدار التأشيرات إلكترونيا طلب الخدمة، ونقل الخدمة، وعملية الاستقدام. و سترتفع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة للعملاء إلى 28 خدمة إلكترونية، وهي من ضمن خطة الوزارة لتكون جميع الخدمات إلكترونية 100 في المئة. من جهته، كشف مدير عام فرع مكتب العمل في الرياض عبد الله العليان أن الوزارة قامت بكشف تلاعب في المواعيد التي حددتها الوزارة إلكترونيا للمواطنين، نظرا لوجود ثغرة استفاد منها أحد الأشخاص على موقع الوزارة الذي قام بحجز مجموعة مواعيد جميعها مزيفة تصل لمدة شهر في المكتب الرئيسي، وتمت معالجتها، وإلغاء جميع هذه المواعيد المزيفة من قبل العاملين في الوزارة، وهذا أدى إلى عدم توفر خدمة المواعيد للعملاء لفترة طويلة

# تحدّث عن معالجة الفقر وأزمة الإسكان والبطالة وساهر وقيادة المرأة للسيارة

# آل الشيخ لـ"سبق": "الشورى" لا يقدم توصيات وإنما يصدر قرارات.. وهناك فَرْق من حيث القوة والإلزام

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://sabq.org/mlDE0b

اوره: عبدالله البرقاوي – (تصوير: فايز الزيادي)- سبق- الرياض:

قال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إن مجلس الشورى لا يقدم توصيات، وإنما يصدر قرارات، وهناك فَرق بين القرار والتوصية من حيث القوة والإلزام. وأضاف بأن مفهوم التوصيات هو ما تقدمه اللجان المتخصصة أو الخاصة بالمجلس عند عرض تقاريرها على المجلس بعد دراستها للموضوع المحال إليها. وأشار في حديثه لـ"سبق" إلى أن المجلس يناقش قضايا وطنية واجتماعية عدة، كالفقر والبطالة والإسكان وغيرها، بمبادرة من أعضاء المجلس، أو عند مناقشته تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية. وأكد أن "الشورى" ليس لديه ما يخفيه، وأبوابه مشروعة، ويتقبل النقد البنَّاء والموضوعي. أما ما يخص علانية الجلسات التي يحضرها الوزراء أو سريتها فمبدأ المجلس هو علانية الجلسة وفتحها أمام وسائل الإعلام، لكن هناك من الوزراء من لا يحبذ فتح الجلسة أمام الإعلام.

وقد تناول الحوار العديد من القضايا الوطنية والاجتماعية، ودور المجلس في معالجتها.. فإلى تفاصيله:

* كيف يقرأ معاليكم اختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد؟

- اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – وبرغبة وتأييد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد يجسد حرص الملك المفدى على استقرار مؤسسة الحكم في السعودية؛ لأن استقرار الحكم هو الركن الأساس لاستمرار الدولة وترسيخ أمنها واستقرارها. وبقراءة فاحصة للأمر الملكي الكريم نجد أن هذا الاختيار قام على أساس شوري، ويستمد منهجه من الشريعة الإسلامية، وجسد العمل السياسي المؤسسي من خلال هيئة البيعة التي اضطلعت بدورها الشرعي والدستوري في الحفاظ على استقرار الحكم وسلاسة انتقاله بين أفراد الأسرة المالكة الكريمة.

* يتساءل الكثير من المتابعين عن طبيعة ودور مجلس الشورى، هل هو مجلس تشريعي ورقابي أم استشاري غير ملزم، يقدم التوصيات فقط؟

- أولاً، أود أن أصحح معلومة تُتداول كثيراً في الأوساط الإعلامية، فمجلس الشورى لا يقدم توصيات، وإنما يصدر قرارات، وهناك فَرق بين القرار والتوصية من حيث القوة والإلزام، فمفهوم التوصيات هو ما تقدمه اللجان المتخصصة أو الخاصة بالمجلس عند عرض تقاريرها على المجلس بعد دراستها للموضوع المحال إليها، الذي يندرج ضمن اختصاصاتها، ومن ثم يصوت المجلس عليها بعد مناقشته لتقرير اللجنة، فإذا حصلت على الأغلبية من أصوات الأعضاء، وهي 76 صوتاً فأكثر، تصبح قراراً للمجلس، وقرارات المجلس ترفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بموجب المادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، وهو – يحفظه الله – يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، فإن اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، وإذا ظهر تباين في وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأن هذا التباين، ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

أما سؤالك عن اختصاصات مجلس الشورى فقد حددتها المادة الخامسة عشرة في مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها. كما أن المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى عززت من دور المجلس في سَن أنظمة جديدة، أو تعديل أنظمة نافذة؛ إذ تتيح لأحد أعضاء المجلس أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، ودراسته في المجلس، ورفع ما يقرره المجلس إلى الملك.

* هناك من يرى أن مجلس الشورى السعودي يتجنب مناقشة قضايا اجتماعية "شائكة" قد تحرجه، مثل قيادة المرأة للسيارة، وصرف بدل سكن للمواطنين، ومعالجة الفقر والبطالة.. وغيرها، وإيثار الابتعاد عنها. فلماذا لا تناقش مثل هذه القضايا بتوسع أكبر في جلسات المجلس؟

- مجلس الشورى يعمل وفق آلية واضحة وثابتة، ويناقش بحسب نظامه الموضوعات التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، كما يناقش قضايا وطنية واجتماعية على النحو الذي ذكرته في سؤالك بمبادرة من أعضاء المجلس، أو عند مناقشته تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية. ولعلي هنا أشير بشيء من التفاصيل إلى بعض القرارات التي أصدرها مجلس الشورى بشأن بعض القضايا الوطنية:

أولاً - معالجة الفقر:

حرص مجلس الشورى في تعامله مع ملف الفقر على إصدار عددٍ من القرارات لمعالجة ذلك، وتحقيق الرفاهية للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم. ومن القرارات التي صدرت في هذا الشأن:

القرار رقم 66/ 29 والتاريخ 17/ 6/ 1431هـ بزيادة رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار إلى عشرين مليار ريال، والقرار رقم 10/ 11 وتاريخ 9/ 4 / 1430هـ، المتضمن زيادة معاشات المتقاعدين والمستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية؛ لمواجهة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة أسوة بالزيادة التي تمت لمتقاعدي الدولة، والقرار رقم 117/ 76 وتاريخ 8/ 2/ 1430هـ الذي تضمن: التوسع في دعم مشروعات الأسر الفقيرة في مناطق السعودية؛ لتحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لبعض المستفيدين من الضمان الاجتماعي، والقرار رقم 129/ 81 وتاريخ 22/ 2/ 1428هـ المتضمن النظر في زيادة الحد الأدنى للمعاش الذي يصرف للمتقاعد، والحد الأدنى للمعاش الذي يصرف لأفراد عائلة المشترك المتوفّى، ودراسة معدلات الرواتب واقتراح تعديلها، وكذلك تحديد وتنظيم صرف المكافآت والبدلات والعلاوات للعاملين في الخدمة العسكرية، والقرار رقم 88/ 61 وتاريخ 28/ 12/ 1428هـ المتضمن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني، والقرار رقم 41/ 26 وتاريخ 30/ 5/ 1427هـ الذي نص على: «زيادة مقدار الإعانات التي تقدمها وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية للأسر التي تقوم برعاية أبنائها المعوقين»، والقرار رقم 78/ 58 وتاريخ 22/ 12/ 1426هـ، المتضمن تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص، وتقديم قروض اجتماعية بدون فائدة لذوي الدخول المحدودة من المواطنين؛ لمساعدتهم على التغلب على صعوباتهم المالية.

ثانياً- البطالة:

تبنى المجلس خلال العشرين عاماً الماضية العديد من المبادرات لمعالجة قضية البطالة، وتعزيز جهود توطين الوظائف؛ إذ أقر فصل قطاع العمل في وزارة مستقلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، بما يسهم في تطبيق خطط طموحة للتدريب والتوظيف تستثمر مخرجات التعليم، وتوفر فرص كريمة للمواطنين، وكان للمجلس دوراً محورياً في إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية لتسهيل توظيف المواطنين في القطاع الخاص، كما وافق على مقترح نظام للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني والتوظيف، وطالب المجلس بالمراجعة الدورية لقواعد استقدام وتوظيف العمالة غير السعودية، ووضع الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمالة الوطنية.

وأصدر المجلس قرارات عدة بشأن البطالة، منها:

- القرار رقم 117/ 61 والتاريخ 9/ 12/ 1431هـ الذي طالب وزارة العمل بإصدار تقرير كل ثلاثة أشهر يوضح التغيرات في سوق العمل بناءً على أساس كمي وتحليلي، متضمناً أعداد العمالة السعودية وغير السعودية، والتنسيق مع الجهات المختصة بوضع خطة زمنية متدرجة لسعودة وظائف قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والقرار رقم 50/ 24 والتاريخ 2/ 6/ 1431هـ الذي نص في أحد بنوده على إدراج بحث قياس معدلات البطالة بين المواطنين في الإحصاءات السكانية، والقرار رقم 39/ 19 والتاريخ 12/ 5/ 1431هـ تضمن تفعيل اتفاقيات التوظيف التي يعقدها صندوق تنمية الموارد البشرية مع الغير بجعلها ملزمة لجميع أطرافها، وإيجاد الآليات الفعالة لضمان استمرار من يتم دعمهم في وظائفهم بعد انتهاء فترة دعم الصندوق لهم، وتوزيع برامج الصندوق في مجالي التدريب والتوظيف وتكثيفها في جميع المناطق والمحافظات، والتوسع في البرامج الموجهة للمرأة، والعمل على إعطاء اهتمام أكبر لبرامج الصندوق المقدمة لطالبي العمل الذين تقل مؤهلاتهم عن الثانوية العامة، والقرار رقم 103/ 67 وتاريخ 22/ 1/ 1430هـ ونص أحد بنوده على إجراء مراجعة شاملة لخطط وإجراءات توظيف السعوديين في ضوء المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، والقرار رقم 30/ 24 والتاريخ 3/ 6/ 1428هـ، الذي ينص على دراسة وضع حد أدنى للأجور لبعض المهن في قطاعات التشييد والصناعة، وتجارة الجملة والتجزئة، وفقاً للمادة (التاسعة والثمانين) من نظام العمل؛ وذلك لتشجيع انخراط الشباب السعوديين في وظائف القطاع الخاص.

والقرار رقم 70/ 48 وتاريخ 30/ 10/ 1430هـ المتضمن تفعيل توظيف الفتيات السعوديات في مؤسسات التعليم والتدريب النسائية الخاصة، والمجالات التي تحقق بيئة عمل تتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية؛ وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والجهات الأخرى.

ثالثاً- أزمة الإسكان:

أقر المجلس عدداً من الأنظمة التي تهدف إلى التأثير إيجاباً بما يعالج أزمة الإسكان ودفع عجلة التنمية الإسكانية والعقارية في السعودية، وبما يؤدي إلى زيادة إسهام الجهات التمويلية في عملية التمويل للإسكان.

كما قدمت تلك الأنظمة تنظيماً جديداً لكثير من مشكلات التمويل؛ إذ استحدثت قطاعاً مالياً جديداً، هو شركات التمويل غير البنكية؛ لترفع تنافسية القطاع التمويلي والمصرفي؛ ما سيحقق مصلحة كبرى للمواطن. وفي هذا الإطار أصدر المجلس قرارات عدة لوضع حلول دائمة لمعاناة المواطنين والإسهام في توفير السكن المناسب، منها:

- القرار رقم 46/ 33 وتاريخ 28/ 6/ 1430هـ، المتضمن:

أولاً: قيام صندوق التنمية العقارية بتوحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق السعودية.
ثانياً: تحديث نظام الصندوق بما ينسجم مع نظام الهيئة العامة للإسكان والأنظمة ذات العلاقة.
ثالثاً: رفع رأس مال الصندوق المدفوع؛ ليصبح مائتي ألف مليون ريال.
رابعاً: زيادة مبلغ القرض العقاري إلى خمسمائة ألف ريال؛ لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة.
خامساً: دراسة وضع آلية للتعاون بين الصندوق والمؤسسات المالية التجارية؛ لمنح تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضي الصندوق تحقيقاً لمصلحة المقترض، الصندوق والمؤسسات المالية التجارية.
سادساً: إلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من الصندوق.
سابعاً: تكليف جهة محايدة متخصصة بدراسة أداء الصندوق السابق وصولاً لما يجب عمله في المستقبل.
- القرار رقم 103/ 67 وتاريخ 22/ 1/ 1430هـ الذي نص على الإسراع بتفعيل دور الهيئة العامة للإسكان، وتطوير أنظمة صندوق التنمية العقارية، مع التوسع النوعي في أعداد المساكن الشعبية في جميع مناطق السعودية.
- القرار رقم 49 / 34 وتاريخ 27 / 6 / 1429 هـ الخاص بالموافقة على أنظمة الرهن والتمويل العقاري.
- القرار الخاص بفرض رسوم بلدية على الأراضي البيضاء.
- القرار رقم 10/ 13 وتاريخ 20/ 4/ 1428هـ الخاص بالموافقة على مشروع الهيئة العامة للإسكان والتنمية العقارية. وقد صدرت الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للإسكان، وأصبحت وزارة حالياً.
- القرار رقم 37/ 34 وتاريخ 22/ 8/ 1426هـ ومضمونه إيقاف منح الأراضي بمساحات كبيرة، وقصر المنح على المواطنين الذين لم يمنحوا، وفي حدود ما يلزم للسكن، وفي مخططات صالحة للبناء، وتتوافر فيها الخدمات.
– القرار رقم 26/ 19 وتاريخ 10/ 5/ 1425هـ ومضمونه:
أولاً: تقوم وزارة المالية (مصلحة الزكاة والدخل) بجباية الزكاة على الأراضي المعدة للتجارة؛ لصرفها في المصارف الشرعية.
ثانياً: أن تنظم وزارة التجارة والصناعة – بالتنسيق مع الجهات المعنية – سوق تجارة الأراضي بما يضبط شؤونه، ويساعد على تحقيق جباية الزكاة.
- القرار رقم 35/ 25 وتاريخ 26/ 5/ 1425هـ الخاص بالموافقة على الأهداف العامة لحل مشكلة الإسكان على المدَيْن القريب والبعيد.
- القرار 82/ 77 وتاريخ 26/ 2/ 1424 هـ المتضمن تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان بإعداد الاستراتيجية الوطنية للإسكان بمشاركة فريق علمي من الجامعات ومراكز البحوث والهيئات الاستشارية والقطاع الخاص.
أما ما يخص موضوع قيادة المرأة للسيارة فقد تقدمت عضوات من المجلس بتوصية إضافية على التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1433/ 1434هـ، تدعو لتمكين المرأة من قيادة السيارة في السعودية وفق الضوابط الشرعية والأنظمة المرورية المتبعة، إلا أن المجلس لم يناقشها كون موضوعها مخالفاً لقواعد عمل المجلس في مادته الحادية والثلاثين التي أكدت في فقرتها الثالثة على أن تكون "التوصية ذات علاقة بالموضوع المعروض للمناقشة. وموضع قيادة المرأة للسيارة لس من اختصاص وزارة النقل".
*هناك علامات قصور في أداء بعض الوزارات شاهدة للعيان، مثل الصحة والتعليم والمواصلات.. أين دور مجلس الشورى من ذلك؟
- مجلس الشورى مناط به مهام تشريعية ورقابية، ويمارس دوره الرقابي من خلال مناقشته التقارير السنوية للأجهزة الحكومية. فمن خلال دراسة اللجان المتخصصة بالمجلس لتلك التقارير يقف المجلس على أوجه القصور والمعوقات التي تواجه هذه الجهة أو تلك؛ ويقرر الحلول الناجعة لها بما يسهم في الارتقاء بأدائها، ويلبي تطلعات المواطن وحاجاته. هذا إلى جانب الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمختلف الجهات الحكومية، وهو ما نعده إحدى الوسائل المكملة للمهام التي يمارسها مجلس الشورى. كما حرص المجلس على التواصل مع مجالس المناطق للعمل على تحقيق التوازن التنموي بين مناطق السعودية المختلفة، بما يعكس توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله - بإشراك مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها في مسيرة العمل التنموي؛ ويلبي حاجات المواطنين في مختلف المناطق.
* هناك من ينتقد أسلوب استدعاء الوزراء تحت قبة المجلس، بأنه لا يحقق الهدف منه، وتطغى عليه الدبلوماسية والمجاملات، ويفتقد الشفافية المطلوبة. كيف يرى معاليكم هذه الانتقادات؟ وما الذي يمنع من جعل جلسات استدعاء الوزراء علنية وتجنُّب الدبلوماسية؟

- نحن في مجلس الشورى ليس لدينا ما نخفيه، وأبوابنا مشروعة، ونتقبل النقد البنَّاء والموضوعي، وتتسع صدورنا لذلك. أما ما يخص علانية الجلسات التي يحضرها الوزراء أو سريتها فمبدأ المجلس هو علانية الجلسة وفتحها أمام وسائل الإعلام، لكن هناك من الوزراء من لا يحبذ فتح الجلسة أمام الإعلام؛ لأنه ربما لديه بعض المعلومات والخطط المستقبلية لوزارته، لا تزال قيد البحث والدراسة، ويرغب في إحاطة مجلس الشورى بها واستجلاء رأي أعضاء مجلس الشورى بشأنها. والمجلس عموماً يطمح عند مناقشة الوزير أو المسؤول إلى الحصول على إجابات شفافة ومعلومات واضحة، يبني عليها قراراته ورؤاه تجاه مختلف القضايا الوطنية. والإعلام شريك رئيس للمجلس؛ فهو النافذة التي يطل من خلالها على أفراد المجتمع؛ لذا يحرص المجلس على إحاطة وسائل الإعلام ببيان صحفي يتضمن ما تم تداوله بين الوزير وأعضاء المجلس في حال إغلاق الجلسة، كما ينقل التلفزيون السعودي عبر قناته الأولى ملخصاً لجلسة المجلس في نهاية الأسبوع.

*ما الفرق بين المجالس "البرلمانية" حول العالم ومجلس الشورى السعودي من حيث اختيار الأعضاء، أساليب المناقشة، آلية العمل والتحديات والتطلعات؟

- كل دولة لها نظامها السياسي والبرلماني وآلية اختيار أعضاء المجلس، الشورى أو البرلمان، لكننا من خلال ممارستنا أعمالنا لا نجد اختلافاً كبيراً وواسعاً بيننا وبين الممارسات البرلمانية الأخرى، بل إن مجلس الشورى يحظى دائماً بإشادة زواره الأجانب من خلال استماعهم لمستوى الطرح والنقاش لأعضاء المجلس تحت القبة بكل صراحة وشفافية.

* يطالب كثير من المواطنين بأن يكون لهم دور أكبر في طرح الأفكار والقرارات والمشاريع التي يناقشها المجلس، وليس مجرد كتابة "العرائض" وإرسالها - كما يحصل الآن- فهل تتحقق مطالبهم؟

- ما يصلنا من المواطنين هو محل تقدير من المجلس، ويحظى بمتابعة لجنة متخصصة، هي لجنة حقوق الإنسان والعرائض؛ إذ تدرس العريضة المقدمة من المواطن أو عدد من المواطنين، وتبدي رأيها بشأنها، لكن من المهم أن يتعلق ما يقدمه المواطن بموضوع يهم شريحة كبيرة من المواطنين؛ ليتم اتخاذ الإجراء المناسب له، كأن تكون الفكرة المطروحة تتعلق بسن نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، أو يتم تبنيها كقرار للمجلس يُرفع للمقام الكريم.

* إلى أي مدى يقوم المجلس بقياس رأي المجتمع حول القضايا والموضوعات التي يطرحها لمعرفة آرائهم حولها ومدى رضاهم عنها؟

- قياس الرأي العام من أهم الأدوات التي تبيّن توجهات أفراد المجتمع ومدى رضاهم عن إنجازات أي جهة أو مؤسسة. والمجلس يدرك أهمية قياس الرأي العام نحو إنجازاته وقراراته؛ ومن هذا المنطلق أنشأ إدارة تعنى برصد الآراء ودراستها وتقييمها، خاصة ما يطرح في الصحف من قِبل كتّاب الرأي، أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

* هناك أصوات تطالب حالياً بضرورة انتخاب أعضاء مجلس الشورى، وتفعيل صلاحياته الرقابية؛ ليناقش بنود الميزانية العامة للدولة، ويقوم بمحاسبة الوزراء، وطلب حجب الثقة عنهم إن ثبت تقصيرهم، كيف يرى معاليكم إمكانية تحقيق ذلك؟ وما رأيكم فيمن يطالب بأن يكون مجلس الشورى بالانتخاب وليس بالتعيين؟

- آليات العمل البرلماني واسعة ومتعددة، والممارسات البرلمانية قابلة للنقاش واختيار الأصلح والأجدى في كل مرحلة، وهذه الأمور التي ذكرتها في سؤالك يرجع تقديرها لولي الأمر – حفظه الله – متى ما رأى الحاجة إليها وفائدتها للدولة والمجتمع، فلن يتوانى عن تحقيقها، لكن من الأهمية إدراك أن جميع أعضاء مجلس الشورى نخبة من ذوي الكفاءات العلمية والعملية، وتنوع الاختصاصات؛ فالتنوع الفكري والعلمي يثري العمل بالمجلس، وإن كانت الانتخابات هي ممارسة ديمقراطية سائدة في غالبية دول العالم، لكنها لا يمكن أن تؤلف مثل هذا التنوع في التخصص العلمي والخبرات العملية التي يتميز بها أعضاء المجلس. وتبقى مسألة تعيين أو انتخاب أعضاء مجلس الشورى - كما قلت آنفاً - مسألة تقدير لولي الأمر – يحفظه الله – فهو خير من يقدر الأفضل والأنسب للمجلس.

* بعد دخول المرأة مجلس الشورى "30 عضوة" كيف يرى معاليكم أداءها وممارساتها "الشورية" ومداخلاتها؟ وما أبرز التحديات أمامها؟ وما أكبر المواضيع التي تقدمت بها للمناقشة؟

- أثبتت المرأة عضو مجلس الشورى من خلال المداخلات سعة أفقها، وعدم حصر نفسها في قضايا محددة، بل حضرت بقوة في الكثير من القضايا، وأضافت لمداولات المجلس ونقاشاته الكثير؛ فهي على قدر كبير من المسؤولية الوطنية؛ تطرح هموم مجتمعها، وتقدم مقترحاتها التي ترى أنها كفيلة بمعالجة تلك الهموم، وتلبي حاجات المواطن. وفي شأن قضايا المرأة كانت المرأة عضو المجلس حاضرة بدعم زملائهن الأعضاء في طرح هموم النساء السعوديات وقضاياهن. ولعلي أستشهد هنا بقرار المجلس المساواة بين الرجل والمرأة في شروط الحصول على القرض من صندوق التنمية العقارية، الذي جاء بناء على توصية إضافية قدمتها ثلاث عضوات على التقرير السنوي للصندوق، وتبنتها لجنة الشؤون المالية، وصوّت المجلس بالموافقة عليها بالأغلبية، إلى جانب بعض التوصيات الإضافية التي قدمتها بعض الأخوات العضوات بالمجلس على بعض التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وأقرها المجلس.

* هل هناك نية لزيادة عدد أعضاء المجلس "رجالاً ونساء" في الدورات القادمة؟
- مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس تخضع لتقدير ولي الأمر – يحفظه الله – متى ما رأى الحاجة تتطلب ذلك.
* لا يزال المجلس يصدر قرارات مهمة، لكنها غير ملزمة، فكيف يمكن جعلها ملزمة واجبة التنفيذ للجهات الحكومية؟ وما نسبة القرارات التي اتخذها المجلس وتم تنفيذها؟
- القرارات التي يصدرها مجلس الشورى يتم رفعها إلى الملك بحسب المادة السابعة عشرة من نظام المجلس. ومن واقع الإحصاءات، فأغلب قرارات المجلس تصدر بعد استكمال دورتها النظامية. ولعلكم تلاحظون أنه لا تكاد تخلو جلسة من جلسات مجلس الوزراء من الإشارة إلى قرار لمجلس الشورى. كما أود أن أوضح هنا أن القرارات التي يصدرها المجلس بشأن التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها لا يستلزم صدور قرار بشأنها من مجلس الوزراء؛ لأن هذه القرارات لها آليتها الخاصة. وأشير هنا إلى الأمر السامي الكريم الذي نص على أن "تقوم الوزارات والجهات الحكومية الأخرى برفع مرئياتها حيال ما تضمنته قرارات مجلس الشورى حول تقاريرها السنوية في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة قرار مجلس الشورى إليها". وهذا دليل على ما يوليه خادم الحرمين الشريفين من أهمية بالغة لمجلس الشورى وقراراته وحرصه – أيده الله – على أهمية تفعيل قرارات مجلس الشورى بما يخدم الصالح العام للوطن والمواطن. وإلى جانب ذلك، سيكون لأمره الكريم دورٌ فاعل في سرعة تجاوب الجهات الحكومية مع قرارات المجلس وظهور نتائجها على جهود تلك الجهات وأدائها، بما يحقق تطلعات القيادة الرشيدة.
* بعض أعضاء مجلس الشورى يعيَّن في المجلس وتنتهي مدة تعيينه ولم يقدم شيئاً يُذكر، كيف يمكن التعامل مع مثل هؤلاء الأعضاء؟ وألا يوجد تقييم سنوي للأعضاء وبناءً عليه يتم الاستبعاد إذا لم ينجز؟
- أعضاء المجلس يتم اختيارهم من ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين، وهم جميعاً محل ثقته – يحفظه الله –وعلى قدر من المسؤولية الوطنية، وجلهم نخب متميزة في مجالات تخصصاتهم العلمية، وخبراتهم العملية، وإذا كان أحد الأعضاء لا يتداخل كثيراً في مناقشة المجلس للموضوعات المدرجة على جدول أعماله فهذا لا يعني أنه لم يقدم شيئاً خلال مدة عضويته؛ فقد يكون له دورٌ كبيرٌ في أعمال اللجنة المتخصصة التي ينتمي إليها، من خلال دراسته للموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة، وإسهامه بعلمه وفكره وخبراته العملية المتراكمة في وصول اللجنة إلى توصيات نوعية تقدمها إلى المجلس في تقريرها النهائي على الموضوع الذي أنهت دراسته، أو ربما يقدم مقترح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام قائم، وينتهي بموافقة المجلس عليه وإقراره، ويكون فيه فائدة كبرى للوطن ولشريحة كبيرة من أفراد المجتمع. إلى جانب أن هناك أعضاء متخصصين في موضوعات أو مجالات معينة ويحبذون المشاركة في نطاق معرفتهم وتخصصهم فقط.
* كيف يمكن تفعيل عمل لجان المجلس بشكل أكبر في تبني القضايا ومناقشتها؟
- لجان المجلس الثلاث عشرة تقوم بدورها وفق قواعد عمل مجلس الشورى في دراسة الموضوعات المحالة لها في نطاق اختصاصاتها، وتمارس عملها وفق آليات عديدة، من بينها استجلاء آراء الجهات المعنية والمتخصصين والمستفيدين أو المعنيين بالنظام أو الموضوع محل النقاش من المواطنين، وكذلك القيام بزيارات ميدانية للأجهزة والمؤسسات الحكومية وغيرها؛ للاطلاع عن قرب على مستوى الخدمات التي تقدَّم للمواطنين، والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.
* عدم تمثيل المجلس للشعب من خلال الانتخاب هل جعل عضو المجلس غير مكترث بالتفاعل خلال الجلسات؟
- هذا الرأي يجانبه الصواب؛ لأن عضو المجلس هو مواطن، ويعيش وسط المجتمع، ولا يمكنه أن ينفصل عنه؛ فهموم المواطن هي همومه، وجلهم - ولله الحمد - على قدر عال من المسؤولية الوطنية؛ ويحملون همّ الوطن والمواطن، ويطرحونه بكل تجرد وبشفافية مطلقة تحت القبة بحثاً عن حلول ناجعة لها؛ وهدفهم الأول والأخير المصلحة العامة للوطن والمواطن.
* كثير من المواطنين لا يشعر بأي تأثير على حياته اليومية من خلال المجلس.. ما السبب في وجهة نظر معاليكم؟
- مجلس الشورى جهاز تشريعي ورقابي، وليس جهازاً تنفيذياً. وطبيعة عمل المجلس أمر يجب أن يدركه الجميع؛ فالمجلس يتخذ قرارات تنظيمية مهمة، ولها مساس بحياة الناس، لكنها ضمن مراحل صنع القرار في البلاد. وكما ذكرت آنفاً، فقرارات مجلس الشورى ترفع إلى الملك بموجب المادة السابعة عشرة من نظام المجلس؛ فالملك هو المرجع الأعلى لجميع السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).
* تثار قضايا عامة بين الناس من خلال المجالس والتواصل الاجتماعي، مثل "الراتب ما يكفي، الشهادات المزورة، ساهر.."، وغيرها. هل المجلس غير معني بهذه القضايا؟

- المجلس وأعضاؤه يتابعون ما يطرح على مختلف الساحات، ويسعون إلى تبني بعض الموضوعات والقضايا التي يرون فيها تحقيق مصلحة عامة أو وطنية. وفيما يخص الشهادات المزورة فقد أصدر مجلس الشورى مشروع نظام بخصوصها، وهو مقدم من أحد أعضاء المجلس من خلال المادة 23 من نظام المجلس، ورُفع للمقام الكريم. وفيما يخص المخالفات المرورية فالمجلس درس تعديلاً بشأنها بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووافق عليها، وتم رفعها للمقام الكريم أيضاً.

* في الأندية الأدبية والغرف التجارية والشركات المساهمة والجمعيات المهنية تحدث انتخابات، وفي كثير منها مشاكل واتهامات بالتزوير وتدخل الوزارات المعنية.. هل يقوم المجلس بالإشراف على هذه الانتخابات وفض النزاعات فيها؟

- مجلس الشورى - كما أوضحت سابقاً - جهاز تشريعي ورقابي، وليس جهازاً قضائياً لكي يقوم بمثل هذه المهمة التي ذكرتها في سؤالك. وهناك جهات ذات اختصاص يتم اللجوء إليها لفض مثل تلك النزاعات – إن وُجدت - والإشراف على تلك الانتخابات.

* مناقشة المجلس لحقوق أعضائه "أغاظت" كثيراً من المواطنين. هل للمجلس حق في نقاش حقوق أعضائه ورفع مميزات أعضاء المجلس؟

- مجلس الشورى لم يناقش مثل هذا الموضوع، ومميزات أعضائه كما أسميتها منصوصٌ عليها في اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بأمر ملكي؛ وبالتالي تعديلها لا يتم إلا بأمر ملكي؛ ولا يحق للمجلس مناقشتها؛ لأنها ليست من اختصاصاته. وأعضاء المجلس لهم حقوق وعليهم واجبات؛ مثلهم مثل المسؤولين في مختلف قطاعات الدولة.

* تفاءل الكثير من المواطنين بما يقوم به المجلس، ممثلاً بلجنة الشؤون المالية، بدراسة مقترح تعديل 16 مادة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، فإلى أي مدى تعتقدون أنه سينهي إشكالية تعثر المشاريع وتأخر التنفيذ؟

- هذا المقترح قدمه عضو مجلس الشورى الدكتور سعد مارق وفق المادة 23 من نظام مجلس الشورى، وقد وافق المجلس على ملاءمة دراسته من قِبل لجنة الشؤون المالية، ومن ثم ستعود اللجنة بتقرير متكامل عن الموضوع، ويُطرح للمناقشة بشكل مفصل، وبعدها سيتخذ المجلس قراره النهائي وفق التصويت بالأغلبية، ونأمل في حال إقراره من المجلس واستكمال دورته النظامية وصدوره أن يسهم في معالجة تعثر الكثير من المشروعات الحكومية مستقبلاً.

* يدور حديث بأن هناك عدداً من أعضاء مجلس الشورى من موظفي الدولة قد تضرروا مادياً بسبب عضويتهم في مجلس الشورى، ويقال إن رواتبهم وامتيازاتهم انخفضت بدرجة كبيرة بعد تكليفهم بالعضوية، ما تعليقكم؟

- المادة الثانية من لائحة حقوق الأعضاء وواجباتهم حددت مكافأة شهرية لعضو المجلس قدرها ستة وعشرون ألفاً وأربعمائة وخمسون ريالاً، وعضو المجلس عادة يأتي من قطاع عام أو خاص، ومدة عضويته في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد، ومتى انتهت عضويته في المجلس فإنه يعود إلى مباشرة عمله السابق، ويتمتع بمزاياه، وإن كان متقاعداً فهو يتقاضى راتباً تقاعدياً، سواء من المؤسسة العامة للتقاعد أو من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. إذاً، هو أثناء عضويته في المجلس يأخذ مكافأة شهرية وليس راتباً، وهذا هو المعمول به في أغلب البرلمانات العربية والدولية. بمعنى أن العضو لا يتقاضى راتباً شهرياً أثناء مدة عضويته في المجلس، وإنما مكافأة شهرية تتوقف متى ما انتهت عضويته في المجلس. كما أن المادة الثالثة من اللائحة نصت على "لا يجوز الجمع بين المكافأة والمزايا المقررة لأعضاء المجلس ومرتب الوظيفة ومزاياها. وإذا كان مرتب الوظيفة يزيد على المكافأة المقررة للعضو يُصرف له الفرق من المجلس".

* كثير من التقارير الصادرة من الوزارات والمؤسسات الحكومية لا تتحدث عما قدمته للمواطن من خدمات وتسهيلات، بل تتحدث عن إنجازاتها فقط.. كيف ترون ذلك؟

- مجلس الشورى يدرس التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات الحكومية دراسة شاملة، ولاحظ شيئاً مما ذكرته في سؤالك؛ وسعى المجلس إلى تطوير قواعد إعداد التقارير السنوية، ووافق مؤخراً على مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة، بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، وقدمه عدد من أعضاء مجلس الشورى بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس. ويشمل التعديل إضافة الأهداف الخاصة والعامة للجهاز لعام التقرير، وإيضاح الرؤية والرسالة والقيم المؤسساتية والأهداف الاستراتيجية للجهاز، ومؤشرات الأداء، وبيان المشاريع المتعثرة. كما أضاف المقترح بنداً مستقلاً يطالب بملاحظات ومقترحات الهيئات الرقابية.

* مناقشة الشأن العام في مجلس الشورى له أهمية كبيرة في تلمُّس احتياجات المواطن من خلال طرحها للنقاش، فما الجديد في تنظيم النقاش في الشأن العام في المجلس؟

- لم يكن الشأن العام في الماضي بالمستوى المُرْضي للمواطن ولا للعضو، وكان ينتهي بمجرد انتهاء العضو من مداخلته.. وحرصاً من مجلس الشورى على الاستفادة مما يطرحه بعض الأعضاء من موضوعات في الشأن العام، تلامس قضايا الوطن والمواطن وهمومه وحاجاته، وما يقدمونه من مقترحات، شكّل المجلس لجنة خاصة، ضمت عدداً من أعضاء المجلس، للنظر في تطوير الشأن العام. وخلصت اللجنة إلى آلية مستمدة من نظام المجلس ولوائحه الداخلية

وقواعد عمله وعمل لجانه المتخصصة، بما يتفق مع الصلاحيات الممنوحة للمجلس. وسيكون لهذه الآلية - بإذن الله تعالى - بالغ الأثر في مواكبة المجلس لتلك القضايا المستجدة، ومساهمته في طرح الحلول المناسبة لمعالجتها، وذلك من خلال ما يقدمه أعضاء المجلس من أفكار ورؤى ومقترحات في الشأن العام.

* ما أبرز الصعوبات والعوائق التي تواجه مجلس الشورى السعودي؟

- بحمد الله ثم بدعم القيادة الرشيدة لا نلمس أي صعوبات تعطل الأداء، بل نجد تفانياً من الجميع، أعضاءً ومنسوبين؛ ليؤدي مجلس الشورى مهامه التنظيمية (التشريعية) والرقابية بما يحقق طموحات ولاة الأمر وآمال وتطلعات المواطنين في تلبية حاجاتهم ومعالجة همومهم وقضاياهم.

# والدهما: ما ذنبي.. أعاني 6 سنوات لتصحيح خطأ حرم 2 من أبنائي حقوقهما

# مواطن وأخته يُحرمان الهوية الوطنية لخطأ موظف "أحوال القنفذة"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://sabq.org/yPZfde

سبق- القنفذة:

ما زال المواطن محمد بن حمد القحماني يتكبد عناء السفر والترحال من مدينة إلى أخرى بغية إنهاء معاملته، التي أدى خطأ موظف بأحوال القنفذة فيها إلى متاعبه وضياع مستقبل أحد أبنائه وبناته أيضاً. ورغم اكتشافه الخطأ متأخراً في عام 1428هـ عندما أراد ابنه الحصول على الهوية الوطنية إلا أنه حتى الآن لم يتم معالجة وضعه، رغم تكبده عناء السفر من القنفذة إلى الرياض وإلى جدة، وهكذا منذ ما يقارب ست سنوات ونصف السنة.

القصة مليئة بالأحداث المؤسفة والمضحكة في الوقت نفسه، منها إصدار تعيين ابنته (ليلى) الحاصلة على تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف بكلية القنفذة، تخصص لغة عربية، في تعليم البنين حسب بيان وزارة الخدمة بتاريخ 2/ 7/ 1432هـ الذي نشر بتوجيه 3500 مواطن بالعمل لدى وزارة التربية والتعليم؛ لتكون أول سعودية تُعيَّن في تعليم البنين بالخطأ؛ ما تسبب في حرمانها من التعيين حتى الآن؛ لاختلاط سجلها المدني بسجل أخيها (حمد).

فيما لا يستطيع الابن (حمد) الذي لا يملك هوية وطنية حتى الآن السفر أو قضاء احتياجات أسرته وغيرها.

الأب محمد القحماني روى لـ"سبق" هذه الأحداث، وقال: للأسف، لم أكتشف الخطأ إلا عندما أردت استخراج هوية وطنية لابني (حمد) في عام 1428هـ، في العام الذي تخرجت فيه ابنتي (ليلى)، وتم تأجيل إصدار الهوية الوطنية لابني ريثما يتم تصحيح الخطأ، وتم بعث خطاب من أحوال القنفذة إلى وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية بالرياض برقم 4626 بتاريخ 7/ 9/ 1429هـ، وتمت متابعة ذلك بشكل شخصي، وبعد مراجعات عدة متنقلاً بين القنفذة والرياض وجدة تم تغيير السجل المدني للابن والبنت، لكن لم يتم نقل معلومات السجل عند النقل؛ إذ أصبحت البنت مسجلة بمعلومات أخيها، والعكس، مع تبادل للأسماء، مع اختلاف اسم الأم لكلٍ منهما، والمشكلة ما زالت قائمة (وكأنك يابوزيد ماغزيت).

وتمت مخاطبة المركز الوطني للمعلومات ووكالة الأحوال بالرياض، إلى درجة أن الابن هو من قام بالمراجعة. وفي بعض المراجعات يتم السفر للرياض لمراجعة وكالة الأحوال، ويتم إخبارنا ببعث المعاملة إلى أحوال القنفذة بعد أيام، لكن للأسف عند مراجعة أحوال القنفذة نجد المعاملة لم تصل حسب الموعد، وهذا ما أنهكنا واستنزف قوانا ووقتنا من

المراجعات، ولك أن تتخيل السفر إلى الرياض رغم عدم وجود مطار بالقنفذة، وكذلك السفر إلى جدة مرات عدة، وتعاد المعاملة بعد ذلك لإكمالها، ويتم الرد عليها، ولكن تحتاج بعد ذلك إلى جهد آخر في المراجعة لإعادتها، كان آخر رقم للمعاملة برقم 31315 بتاريخ 14/ 4/ 1434هـ الصادرة إلى إدارة تقنية المعلومات – الوكالة من إدارة الأحوال بمنطقة مكة المكرمة، وما زالت لدى الوكالة، أي قبل عام وأشهر، ولم يستجد شيء بشأنها!

وبيّن "القحماني" أن ابنه لا يحمل هوية وطنية، وابنته غير مسجلة لديه في سجل الأسرة؛ الأمر الذي أثر سلباً في نفسيَّيهما وتأخرهما عن أقرانهما في تحقيق مستقبلهما، إلى درجة حرمان ابنتي من التعيين رغم حصولها على تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف.

كذلك حرمان الفتاة من (الزواج) حتى الآن؛ لعدم وجودها في سجل الأسرة، ولا تحمل أي هوية، ناهيك عن حرمانهما الكثير من الحقوق المشروعة والمستقبلية، مثل الحصول على أرقام حسابات بنكية والعلاج والسفر والزواج.. فكلاهما لا يستطيع الزواج أو التوظيف طالما الخطأ موجود ومعاملتي لم تنتهِ وتنتهِ معاناتي التي قضيتها في المراجعة وما زلت أنتظر!

وقال القحماني: لقد قمت بسداد مخالفات مرورية سُجلت على ابنتي، والحقيقة هي على ابني.

وناشد جميع المسؤولين بوزارة الداخلية ووكالة الأحوال بالرياض ومركز المعلومات الوطني "إنهاء معاملتي التي لا أتحمل مسبباتها إثر خطأ موظف ارتكبه بحقنا، وإلى الآن نحن نصحح خطأه بما لحقنا من متاعب ومشاق. وإني على ثقة بمسؤولي وزارة الداخلية لحل قضيتي هذه".

من جانبه، أوضح مدير أحوال القنفذة، علي بن محمد الفقيه، أن الخطأ المرتكب حدث منذ طفولتهما، أي عندما قام الموظف بتسجيل بياناتهما عند الإضافة، وكان الخطأ موجوداً ولم يُكتشف إلا عندما أراد الأب استخراج الهوية الوطنية لابنه. مشيراً إلى أن "آخر ما صدر من قبلنا إلى الإدارة العامة للأحوال المدنية بتاريخ 26/ 2/ 1434هـ".

وأكد "الفقيه" أن أحوال القنفذة لا تملك الصلاحية في تعديل البيانات إلا عن طريق مركز المعلومات الوطني.

# ارحموا الطفولة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138702.html

## د. أمل الطعيمي

ملف قديم ولكنه يجب أن يفتح مراراً وتكراراً؛ إنه ملف حضانة الأطفال، فكم من أم تفتت قلبها على أبنائها بسبب تصرف غير انساني من الزوج، أو ممن قد يعينه في السلك القضائي على ذلك الأمر الذي يخالف الشريعة مخالفة واضحة. فالقرآن والسنة فيهما من الدلائل المباشرة وغير المباشرة ما يمنح الأم حقها في رعاية أبنائها واحتضانهم. مما يجعل من يطلع على بعض قصص حرمان الأم من طفلها يأسى على حال الأمهات والأطفال الذين تعرضوا لذلك الظلم الذي وقع عليهم. وكان من الواجب ألا تغلب الأهواء الشخصية والرغبة في الإساءة إلى الأم بالإساءة إلى الدين الذي يدعم تلك العلاقة بين الأم وطفلها ويعلم قوة الحاجة لدى كل واحد منهما إلى الآخر في كل المراحل العمرية، فكيف إذا كان الأبناء صغاراً؟ كم هو قاس ومؤلم أن تسمع أن تلك الأم قد اغتصبت أمومتها واستبيحت مشاعرها بعد أن سحب منها أطفالها دون أن تهتز لمن ارتكبوا ذلك الجرم شعرة؛ لأن ما في نفوسهم تغلب على ما يجب أن يكون.

أما آن أن تكفف دموع النساء وتعالج أفئدتهن الفارغة؟ بعد سنوات طويلة من المعاناة قضينها في أروقة المحاكم واستجداء القريب والبعيد

وإذا افترضنا أن كره الأم أو الغضب عليها قد وقع، فكيف يقسو الأب على أبنائه بحرمانهم من أمهم وهو يعرف أنه لا يوجد من يعوضهم حنانها وحبها ولا حتى هو؟! ومن هنا أوصى الرسول عليه الصلاة والسلام بحقوق مضاعفة للأم حين

رددها ثلاثاً لمن سأله من أحق الناس بحسن صحابتي يارسول الله فقال: أمك ثم أمك ثم أمك ثم يأتي الأب في الرابعة؛ فللأم ثلاثة حقوق وللأب حق واحد فقط. ومع هذا بلغت الجرأة على الدين والمشاعر أن يسحب الطفل من رعاية أمه وهو رضيع لم يفطم !! أين تلك التصرفات مما قاله محمد صلوات الله عليه لمن جاءته تشكو تجريدها من طفلها (أنت أحق به ما لم تنكحي)، كما أن الشرع لم يترك الأمر بعد زواجها معلقاً بانتظار من يفتي به بل جعل لتلك الحالات حلولاً كثيرة ليأخذ منها الناس ما يتناسب مع كل حالة دون جور وبهتان. وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: لعن الله من فرق بين الوالدة وولدها. من كل ذلك يتبين لنا أن الاصل في حضانة الأطفال حق للأم أولاً.

ولكن ما يحدث على أرض الواقع يخالف ذلك تماماً، فيالطفولة المستباحة التي تعرضت لأسوأ ما يمكن أن تتعرض اليه من العنف الجسدي والنفسي حتى وصل الأمر إلى الموت. ومازالت القضايا نفسها تتجدد وتتكرر في المحاكم! وكم من مرة سمعنا فيها عن نساء ساوموهن في أغلى ما وهبهن الله عندما يكون الطلاق مقابل التنازل عن الأبناء. فإما أن ترفض وتضطر للعودة إلى بيت الزوجية كارهة، أو أن تشتري حريتها بإسقاط حقها في أبنائها وهنا يتضاعف الألم بتضاعف الظلم. إن الطفل الذي يتعرض لمثل تلك القسوة غير القانونية بحاجة ماسة لمن ينصفه ويغلب مصلحته انطلاقاً من الوصايا الدينية الكثيرة التي تراعي طفولته وحاجته لأمه قبل حاجتها إليه. أما آن الأوان اليوم لتخضع حقوق الطفل لقوانين ثابتة وصارمة لا يسمح للرغبات الخاصة أن تخترقها وتعتدي عليها فتؤذي النفوس والأجساد ايذاء يبقى كوشم لا يزول في القلب والذاكرة.

أما آن أن تكفف دموع النساء وتعالج أفئدتهن الفارغة؟ بعد سنوات طويلة من المعاناة قضينها في أروقة المحاكم واستجداء القريب والبعيد لتسترد حقاً منحه لها رب الكون وانتزعه منها الإنسان.

# حق تقاضي المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

## د. عائض الردادي

**لابد من تيسير إجراءات التقاضي بالنسبة للمرأة بتقصير وقت التقاضي وعدم السماح للزوج أو غيره بأن ينتقم من المرأة من خلال التقاضي**

تعاني النساء عند التقاضي الذي يضطررن إليه لطلاق أو خلع أو نفقة أو حضانة أو غيرها، وغالبًا ما يلجأ الطرف الآخر إلى الانتقام ويتخذ من مواعيد القضاء سبيلًا إلى ذلك، وقد يتأخر عن حضور الجلسة القضائية لتؤجل، وقد يكرر ذلك هادفًا لإيذاء المرأة، ولذا يطول التقاضي والمرأة تعاني بدءًا ممن يحضرها إلى المحكمة وانتهاء بطول مدة التقاضي، والأهم من ذلك أن القاضي ينظر قضية واحدة كالطلاق أو الخلع دون ما يترتب عليها من نفقة أو حضانة لتبدأ مرحلة تقاضي أخرى، وقد تكون عند قاضٍ آخر لمدة مساوية للأولى وقد تزيد عنها، ويستمر الطرف الآخر في التأخر عن الجلسات في حين أن المرأة والأطفال يكتوون بالألم ولا تكفيهم الدموع فهم يحتاجون للبت في القضية للحصول على نفقة لمأكلهم ومشربهم وملبسهم ومدارسهم.

لابد من تيسير إجراءات التقاضي بالنسبة للمرأة بتقصير وقت التقاضي، وعدم السماح للزوج أو غيره بأن ينتقم من المرأة من خلال التقاضي، ولابد من إجباره بالقوة على الحضور وأن يحدد القاضي مدة محددة للتقاضي حتى لو احتاج للتأجيل من أجل أدلة ينبغي ألا تزيد عن أسبوع، وأن تكون الدعوة في مكان إقامة المرأة، وأن تنظر القضايا المترتبة على الحكم في القضية الأولى مباشرة عند القاضي نفسه أو عند قاض آخر دون تأجيل يلحق الضرر بالمرأة والأولاد، والأمر كذلك

في قضايا المواريث أو غيرها، فينظر بشكل عام إلى القضايا الأسرية على أنها قضية واحدة حتى لو كانت الثانية مترتبة على ما سيكون من حكم في القضية الأولى.
الموضوع الآخر أن يكون للمرأة محام، فأكثر النساء يجهلن القوانين، وطرق التداعي والتقاضي، ولأن كثيرًا من النساء غير قادرات، على تكاليف المحاماة فإن على وزارة العدل أو الشؤون الاجتماعية أن تتولى ذلك.
وبعض الجهات التي تتعاقد معها النساء تتجنب توقيع عقود عمل لئلا يكون دليل إثبات عند الشكوى، ولذا لابد من إجبار تلك الجهات على توقيع العقود، وفي حال العدم يكتفي بالشهود أو ورقة تثبت ذلك حتى لو كان ردًا على بريد إلكتروني لئلا يستغل أكلة الحقوق حقوق النساء.
ولا أعلم كيف يطلب من المرأة رد المهر بعد زواج استمر سنوات، وإن كان ولابد فليكن بالنسبة، بحيث ترد جزءًا منه حسب تقدير القاضي والأمر كذلك بالنسبة لمقابل الخلع.
لابد من تيسير إجراءات تقاضي المرأة وأن تكون القضايا الأسرية قضية واحدة فيما يترتب على الطلاق أو الخلع بالنسبة للنفقة والحضانة، فغالبًا يلجأ الرجال إلى الإيذاء، ومن ذلك إطالة أمد القضية الأولى ثم القضية الثانية، وإيكال الأمر لمحام سيسارع بتقصير مدة التقاضي ويعالج موضوع جهل المرأة بالقوانين وإجراءات التقاضي.

# الضمان .. وخط الكفاية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698740.htm

## أحمد محمد مجلي

وكالة الضمان الاجتماعي .. وكالة متوثبة ومتطورة في دراستها وأهدافها بعيدة المدى وقصيرة المدى واهتمامها بالمواطن صاحب الحاجة العوز الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، الضمان الاجتماعي أهم وكالة اجتماعية في الوطن ذات برامج رائدة للقضاء على الفقر ومرض الحاجة، تتطور الضمان يلمس المجتمع في خدماته و إجراءات تعاطيه مع هذه الشريحة من المواطنين ودلالة على تطور وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي، مكاتبها المنتشرة على امتداد مساحة الوطن حيث بلغ عدد المكاتب 100 مكتب ضمان اجتماعي إضافة للمكاتب الجوالة على القرى والمراكز في كل الوطن.
•• إن الرعاية الاجتماعية الكاملة في مجالات شتى إنسانية حتى أصبح خط الفقر في الوطن إلى خط الكفاية من خلال المعالجة المكثفة للضمان وبسط العدالة الاجتماعية.
•• حيث أصبحت الإعانة خطة مالية تساعد الأسرة الفقيرة استثمار قيمتها للنفقات والعيش الكريم وتعتبر الإعانة الشهرية إيرادات ثابتة لمصروفات والتزامات ضرورية لفقراء الوطن.
•• و كم فرح المواطنون بتصريح مدير الضمان الاجتماعي بالمدينة المنورة لجريدة المدينة 1435/6/28هـ ..
عن إمكانية صرف إعانة الضمان للموظف أو المتقاعد الذي لم يتجاوز راتبه 7 آلاف شرط أن يكون عدد الأسرة 10 أفراد الشرط التعجيزي، وكما نعلم أن الأسرة تتكون من الأب والأم والأبناء ذات مكان وإقامة مشتركة فكيف تكون الأسرة عشرة أفراد.
•• وكان هذا الإعلان يتفق مع الدراسة التي أصدرتها جمعية الملك خالد الخيرية عن خط الكفاية للأسرة السعودية (8926) ألف حيث شملت الدراسة 10 آلاف أسرة سعودية على مستوى مناطق المملكة وحملت الدراسة توصيات أهمها :1ـ اعتماد خط الكفاية في أساسيات الدولة الخاصة بالرعاية الاجتماعية المرتبط بالضمان الاجتماعي.
2 ـ إعادة النظر في شروط الاستحقاق الخاصة بالضمان الاجتماعي حسب احتياجات الأسرة وأفرادها.
3 ـ ربط مخصصات الضمان الاجتماعي في برنامج المساعدات.
4 ـ تطوير وكالة الضمان الاجتماعي وتوسط برامجه تغطية حاجات المجتمع.

•• وهنا أتمنى على معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين ووكيل الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي أ. محمد بن عبد الله العقلا الاستفادة من هذه الدراسات لتطوير برامج الضمان للوصول للحد الأدنى لخط الكفاية لمستفيدي الضمان الاجتماعي أن شريحة الفقراء في الوطن ينتظرون نقلة نوعية لمواكبة عجلة الحياة ومطالبها وجور الفقر وضنكه.. فهل من استجابة لدعوتي ؟!.

وبعد : إذا أعطيتم فأغنوا..

والله المستعان.

# حملة في كونغو الديموقراطية ضد اغتصاب الاطفال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

كينشاسا - أ ف ب
دعا ناشطون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديموقراطية أمس السبت الى "تعبئة عامة" ضد جرائم اغتصاب الأطفال والرضع التي انتشرت أخيراً في هذا البلد.
وقال طبيب الأمراض النسائية دنيس موكويغي الذي اشتهر بمساعدته للنساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب في شرق الكونغو الديموقراطية، "أمارس مهنتي منذ 30 عاما ولكن منذ أسبوعين، أجريت للمرّة الأولى في مسيرتي الطبية، عملية جراحية لرضيع عمره شهران".
وأدلى الطبيب بشهادته خلال مؤتمر حمل عنوان "الرجال ضد العنف بحق الفتيات الصغيرات"، عُقد في مدينة كافومو في كيفو الجنوبي، الإقليم الغني والمضطرب الواقع في شرق البلاد.
وأضاف موكويغي في بيان أصدره الفرع الكونغولي للحركة العالمية للرجال المدافعين عن حقوق النساء "فيمن انترناشونال" الذي يرأسه "ندعو الى تعبئة عامة لتكريم الناجين والقضاء على العنف ومنع تكرار هذه الممارسات الوحشية".
وأكد انه "منذ عام وحتى واليوم، وقع عشرات الرضّع والفتيات الصغيرات ضحايا أعمال وحشيّة، تؤثّر على مجتمعنا وتُهين إنسانيّتنا"، وشرح كيف تحصل هذه الاعتداءات قائلاً "في كلّ حالة من هذه الحالات، الطريقة المتّبعة هي نفسها. يخطف الأطفال من منازلهم ويتّجه المعتدي عليهم إلى الغابة، حيث يغتصبهم ثم يتركهم ليُعثر عليهم في وقت لاحق، مصابين بضررٍ كبير في أعضائهم التناسليّة".
وأوضح الطبيب النسائي ان هذه الاعتداءات "لم تسفر عن وفيات"، داعيا الى "التنديد باغتصاب أطفالنا وإيجاد آليات فاعلة لفرض الأمن في أحيائنا ووضع حدّ للإفلات من العقاب".
يذكر أن موكويغي أسّس مستشفى وجمعية "بانزي" في بوكافو، عاصمة إقليم كيفو الجنوبي، بهدف مساعدة النساء ضحايا الاغتصاب على التعافي من محنتهن. وطُرح اسمه مرارا لنيل جائزة "نوبل للسلام"، وهو يحمل جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

# كاريكاتير

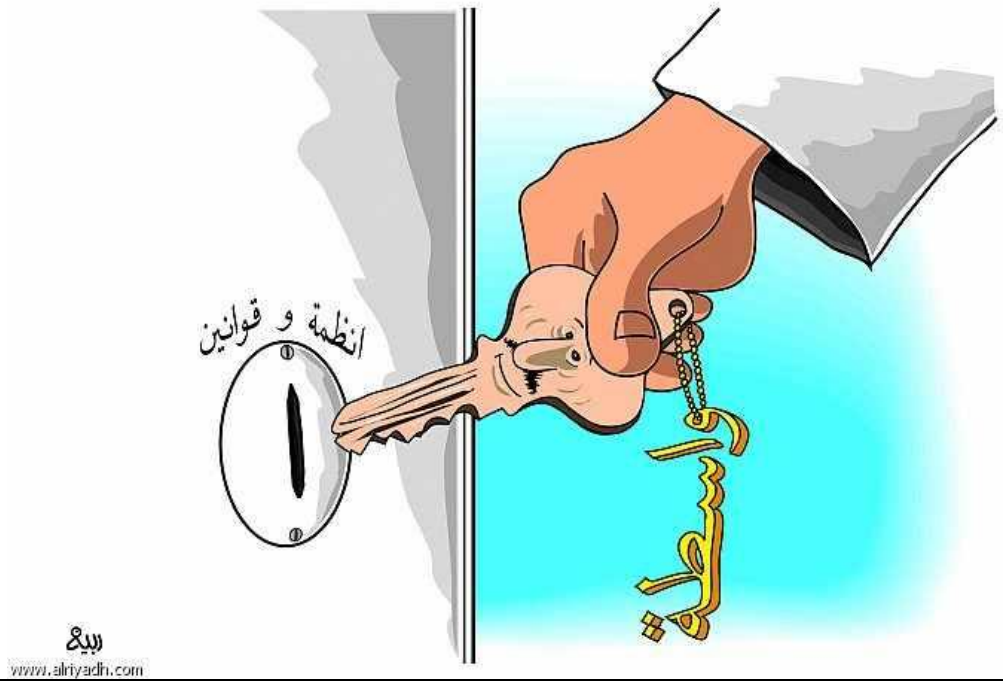


المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م

http://www.alriyadh.com/934967

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140512/cartoon.htm?car=fah